الثقافة

AL-THAQAFA

الإدارة : ٩ شارع الكردانى عابدين — القاهرة — تليفون رقم : ٤٢٩٩٢ ، ٥٦٧٦٩

العدد ٣١١ | الثلاثاء ٢٦ من ذى الحجة سنة ١٣٦٣ — ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ | السنة السادسة

فهرس العدد

مشكلة فلسطين

لا يختلف اثنان فى أن الاستعمار لعب بالأمس أهم دور فى خلق المشكلة الفلسطينية ، وفى تطورها بعد ذلك ؛ لكنى أخالف الدكتور فؤاد حسنين فيما ذهب إليه فى الثقافة (عدد ٣٠٥) من أن الاستعمار اليوم يحول دون الوصول إلى حل المشكلة ؛ كما أخالفه فى قوله : « لو كان النزاع حول فلسطين قاصراً على العرب واليهود لهان الأمر » .

فقد يجد الدكتور فى حوادث الأمس ، كمفاوضات فيصل مع وايزمان فى ١٢ يناير سنة ١٩١٩ ، ما يبرر مثل هذا الرأى ؛ أما اليوم ، فأين الدليل على استعداد أحد الطرفين أو كليهما للتهادن والتراضى ؟

إن كراهيته للاستعمار قد أغمضت عينيه عن حقيقة الموقف فى فلسطين الآن ، تخلط بين الأمس واليوم ، ناسياً أن السياسة لا تعرف جموداً — فقد وقع هذه الأيام تطوران أساسيان قلبا الموقف فى تلك البلاد رأساً على عقب ؛ فأصبحت بريطانيا اليوم مناصرة للعرب ، وأصبحت الخلافات بين الطرفين من الحدة ، ومكانة كل فريق فى البلاد من القوة ، بحيث يُخشى على البلاد جديا من اندلاع حربٍ أهلية فى المستقبل القريب . ولا سبيل إلى فهم هذا الموقف الجديد فهماً صحيحاً إلا إذا تبيّنا أسباب هذين التطورين ، واقتنعنا بما تم اقتناعاً لا يقبل جدلاً أو حواراً .

التطور الأول :

تحولت سياسة بريطانيا بين الحربين من مناصرة صريحة لليهود فى أول عهد الانتداب إلى مناصرة مستترة للعرب فى هذه الأيام . ويُعزى هذا التحول إلى شعور بريطانيا بأن مصالحها أصبحت تتعارض وآمال اليهود

فى إقامة دولة يهودية فى فلسطين ، وتنفق وأمانى العرب فى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، تشترك مع جيرانها فى حلف عربى قوى .

فالإنكليز اليوم يعدلون من سياستهم التقليدية نحو اليهود التى جروا عليها قرناً من الزمان ؛ فقد كانت إنجلترا منذ أوائل القرن الماضى نصيرة اليهود دولياً ، وذلك لأسباب مختلفة ، منها الدينية والعاطفية والسياسية والاقتصادية :

١ — تعلّق الإنكليز أكثر من غيرهم من الشعوب الغربية بالدين المسيحى ، خصوصاً فى عهد الملكة فكتوريا ، ولليهود فى هذا الدين مركز ممتاز ؛ كما أن فى الكتب المسيحية واليهودية المقدسة آيات مشتركة يفسرها البعض بأنها وعد إلهى بعودة اليهود إلى وطنهم الجغرافى يوما ما ، ودعوة للمؤمنين من يهود ومسيحيين للعمل على تحقيق ذلك .

وقد اقتنع بعض الساسة الإنكليز بهذه الفكرة فعملوا على توجيه سياسة بريطانيا توجيها يحقق هذا الوعد .

٢ — ارتقاء الفكر السياسى فى بريطانيا أثناء القرن الماضى ، فبلغ التسامح الدينى والعنصرى أقصاه ، واشترك اليهود فى جميع مرافق الدولة ، بما فيها السياسة ، على قدم المساواة مع غيرهم من البريطانيين ، حتى كان منهم رئيس الوزارة المشهور دزرائيلى ، الذى تعتبره بريطانيا بحق من أعظم أبنائها .

أما باقى شعوب أوروبا ، فقد كان اضطهاد اليهود فيها كالبحر الهائج ، له مد وله جزر ، وله دائماً أمواج ؛ لذلك فقد اتجهت أنظار يهود القارة إلى بريطانيا ، وعطفت هذه عليهم مستهجنة ما عانوه من صنوف العذاب .

٣ — تشابه الوضع الاقتصادى للشعبين ، مما ساعد كلا منهما على فهم عقلية الآخر وتقدير دوافعه . فالإنكليز شعب يكسب رزقه بالتجارة وإقراض المال ، والتوسط فى الأعمال الاقتصادية بين الشعوب والحكومات ؛ واليهود يكسبون رزقهم بالتجارة وإقراض المال ، والتوسط فى الأعمال الاقتصادية بين الأشخاص .

وقد وجد الإنكليز فى اليهود خير عون لهم فى هذه المسائل ، لاتصال كليهما بدوائر التجارة والمال والاقتصاد فى كل بلد ، ونفوذ اليهود الكبير فيها .

٤ — اهتمام بريطانيا منذ القرن الماضى بالشرق الأوسط ، لتوسطه بينها وبين الهند ، ولوجود قناة السويس به وهى الشريان الحيوى لتجارتها . لذلك نجد السياسة البريطانية تعمل على زيادة نفوذها فيه وإنقاص نفوذ غيرها ، فقاومت كل دولة قوية حاولت التسلط عليه ، كفرنسا فى عهد نابوليون ، ومصر فى عهد محمد على ؛ وانتهزت كل فرصة لتزج بنفسها فى شئون بلاده ، فانتهزت فرصة الاضطراب المالى فى مصر فى أيام إسماعيل ثم حركة عرابى فى أيام توفيق لبسط نفوذها على مصر — وقد رأى الستر تشرشل أن تعضيد بريطانيا لليهود ومساعدتها لهم على إنشاء دولة يهودية فى فلسطين مما قد يوطد النفوذ البريطانى فى ركن آخر من أركان الشرق الأوسط ، فتكون الدولة اليهودية فى الشرق « كالستر فى إرلندا » ، أى منطقة نفوذ بريطانية فى وسط شعوب مناوئة لبريطانيا ؛ كما طلب الصهيونيون أنفسهم بأن تكون دولتهم مرتبطة بأوثق الروابط مع الإمبراطورية البريطانية .

كل هذه العوامل قد لعبت دوراً فيما مضى فى علاقة الإنكليز باليهود وفى مساعدتها لهم ، تلك المساعدة التى بلغت أقصاها بإصدار وعد بلفور المشئوم ؛ فقد كان من دوافع إصداره وقتئذ حاجة إنجلترا الماسة إلى مساعدة أمريكا المالية ، وكان الملايين من يهود أمريكا قد أعلنوا مقاطعتهم لما طُرح فى نيويورك من قروض لإنجلترا ، وذلك بسبب كرههم لروسيا حليفة بريطانيا فى ذلك الوقت لاضطهادها الشنيع لهم قبل اندلاع الحرب الكبرى الماضية بسنين قليلة ، وحبهم لألمانيا التى كانت وطن الملايين من

إخوانهم ، وكانت فى ذلك الوقت تعاملهم معاملة حسنة . فأرادت بريطانيا بإصدارها هذا الوعد أن تجذب الملايين من يهود الطرفين إلى جانب الحلفاء ؛ كما أرادت أن توطد مركزها الجديد فى الشرق العربى بأن تخلق فيه دولة جديدة تكون تابعة لها فى السياسة الدولية .

لكن بريطانيا ترى نفسها اليوم مضطرة إلى إعادة النظر فى سياستها هذه ، بل إلى تغيير سياستها فى الشرق الأوسط تغييراً جوهرياً ، وذلك للأسباب الآتية :

١ — لم يلب عدد كاف من اليهود نداء بريطانيا والصهيونيين لإنشاء دولة لهم فى فلسطين ، خصوصاً قبل ظهور هتلر ، فلم تقم فى تلك البلاد دولة يهودية قوية يمكن لبريطانيا الاعتماد عليها فى سياستها فى تلك المنطقة .

٢ — اقتنعت بريطانيا بخطئها فى تقدير مقاومة العرب لها فى أول الأمر ، كما أخطأت فى تقديرها لسرعة نمو القومية العربية فى الشرق الأوسط — فقد قامت فيه دول عربية فتية ، لشعوبها قومية عربية قوية وتضامن فيما بينها يزداد بمرور الأيام — وقد قوّت الحرب الحاضرة هذه الشعوب من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فوصلت دور البلوغ بعد أن كانت وقت صدور وعد بلفور فى دور الطفولة .

٣ — منافسة الصناعة اليهودية الناشئة للتجارة البريطانية فى الشرق ؛ والإنكليز يرون أنها ، ولو لم تبلغ بعد من الأهمية ما قد يقلق بالهم ، لكنها إذا حافظت على سرعة نموها هذه واستمر اليهود فى هجرتهم إلى فلسطين بأموالهم ومعلوماتهم ، فقد تصبح فى المستقبل أكبر منافس لبريطانيا فى الشرق .

٤ — عطف مسلمى الهند على عرب فلسطين لاشتراكهم معهم فى الدين الإسلامى ؛ ولا تريد بريطانيا عمل ما قد يغضب هذه الملايين التسعين بالهند ، لأنها تعتمد عليهم فى بقاء سلطتها فى تلك البلاد .

٥ — اعتناق يهود فلسطين لمبادئ الاشتراكية والبلشفية ، فهم مركز الدعاية للبلشفية فى الشرق الأوسط ولا مصلحة لبريطانيا فى انتشار مثل هذه الأفكار فى منطقة نفوذها .

التطور الثانى :

نما الشعور القومى المتطرف عند كل من العرب واليهود نمواً خطيراً فى الوقت الذى زادت فيه قوة كل شعب منهما زيادة كبيرة ؛ ويرجع ذلك إلى عوامل شتى : منها ازدياد عدد اليهود بالهجرة من ٤٠ر٠٠٠ إلى ٤٠٠ر٠٠٠ ، والعرب بالتوالد من ٦٠٠ر٠٠٠ إلى ١ر١٠٠ر٠٠٠ ؛ ونجاح اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين فى بناء الوطن القومى نجاحاً منقطع النظير ، مما زادهم تحمساً له والعرب تحمساً ضده ؛ وتسلط اليهود الاقتصادى على فلسطين بفضل علمهم ونشاطهم والمائة المليون من الجنيهات اليهودية التى دخلت البلاد بعد الحرب ؛ والنهضة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى عمت الشرق العربى كله فى زمن قصير ، والتى سرت عدواها إلى عرب فلسطين فطالبوا باستقلال كاستقلال جيرانهم ولو كان مبتوراً ؛ وانتشار التعليم بين العرب مما زادهم إدراكاً لمصالحهم الحقيقية ، ومقاومة لكل مغتصب لها ، ودربة ونظاماً وقوة فى تلك المقاومة ؛ واضطهاد اليهود فى أوروبا اضطهاداً زاد عطف العالم عليهم وزوّد الصهيونيين بسلاح ماض وحجة قوية ؛ ونجاح العرب نجاحاً جزئياً بثورتهم المسلحة ضد الاستعمار والصهيونية ، فلفتوا الأنظار إلى قضيتهم ، وأقنعوا جانباً مهماً من الرأى العام الدولى بعدالة مطالبهم ، واضطروا بريطانيا إلى إعادة النظر فى سياستها نحوهم ؛ إلى غير ذلك مما لا يتسع المكان أو الزمان لسرده .

لقد زادت هذه العوامل الجوّ بين الفريقين اشتعالاً ، حتى أصبح اصطدامهما المقام الأول فى المشكلة بعد أن

كانت تدور حول الاستعمار والتخلص منه ، وأوجس الكل خوفاً مما قد يجره الخلاف بينهما من عواقب وخيمة على البلاد . فالحرب الأهلية تهدد اليوم فلسطين تهديداً لا شك فيه ؛ وقد انتهز كل فريق فرصة الحرب القائمة فراح يستعد لها ، فتطوع أبناؤه في القوات المتحالفة للتدرب على استعمال الأسلحة الحديثة .

لقد تطورت المشكلة إذاً من خلاف على استقلال فلسطين بين العرب والإنكليز لعب فيه اليهود دوراً ثانوياً ، إلى خلاف على امتلاك فلسطين بين العرب واليهود .

لقد جنت الجغرافيا على التاريخ في فلسطين ، فمركزها على عتبة الشرق قد جعل منها ، طيلة هذه القرون كلها ، ممراً لكل فاتح ومقراً لكل استعمار ؛ مثلها في تاريخ الشرق القديم والجديد مثل بلجيكا في تاريخ أوروبا الحديث — فقد تداولتها أيدي الفراعنة ، فالبابليين ، فالأشوريين ، فالفرس ، فالإغريق ، فالرومان ، فالعرب ، فالأتراك ، فالفرنسيين ، فالمصريين ، فالأتراك ، حتى استقرت أخيراً بعد الحرب الماضية في أيدي البريطانيين — وكان الفاتح في كل عهد يتوخى في حكمها مصلحته الذاتية فقط ، فلم تكن للشعوب المغلوبة وقتئذ حقوق ، بل كانت الحقوق الدولية وقفاً على الشعوب القوية .

أما اليوم ، فلأول مرة في التاريخ الطويل يجد المستعمر لفلسطين أن من مصلحته أن يعمل على استقلال الكثرة من أهلها ويوجه سياسته لتحقيق ذلك . وقد تكون هذه الفترة فترة انتقال بين استعمارين ، الاستعمار البريطاني والاستعمار الأمريكي ، فقد خرج الأمريكان عن عزلتهم القديمة وأعلنوا ، في جرأة غريبة ، عن تعضيدهم لليهود في فلسطين تعضيداً كاملاً شاملاً — ولا تقتصر الدوافع لهذه السياسة الجديدة على محاولة إرضاء اليهود الأمريكان الذين لهم نفوذ كبير في السياسة والاقتصاد ، بل تعزى أيضاً إلى خروج أمريكا عن عزلتها القديمة ، واهتمامها اليوم بالشرق الأوسط ، لما فيه من زيت لمصانعها ، وأسواق لبضائعها ، ومراكز لطائراتها وسفنها ، إلى غير ذلك ؛ وهي تعتقد خطأ أنها تستطيع أن تخلق لنفسها نفوذاً فيه وتعارض بذلك نفوذ بريطانيا ، إذا هي انتصرت لليهود وأقامت لهم دولة في فلسطين ، كما أن بريطانيا تنتصر للعرب ولا تعارض في تكوين حلف لهم .

إن مستقبل العالم العربي كله يتوقف على مبلغ استعداد الشعوب العربية لانتهاز هذه الفرصة ، فإن أحسن انتهازها كُتب للشرق العربي مستقبل كله أمل .

حليم حبيب درس

مصلحة الوقاية المدنية

تعلن فقد الشيك رقم ٩٥٤٠٠ (H 95400) من دفتر الشيكات المخصص لمال التعويضات عن أضرار الحرب قانون ٨٨ لسنة ١٩٤٢ المودع بالبنك الأهلي المصري . وألغت المصلحة هذا الشيك . فمن حاول استعماله يحاكم جنائياً .

٢٩٧٥

صاحب امتياز المجلة
رئيس لجنة التأليف والترجمة والنشر
أحمد أمين بك

رئيس التحرير المسئول
محمد عبد الواحد خلاف

الاشتراك لستة أشهر
٤٥ في مصر والسودان
٣٧,٥ للطلبة ومعلمي الإلزام
٦٠ في الممالك الداخلة ضمن اتحاد البريد
٧٥ في الممالك الخارجة عن اتحاد البريد
ثمن العدد ١٥ مليماً

على هامش الحكم

لقد ورثنا إرثاً ثقيلاً بغيضاً من العصور الماضية ، وهو ترك الحكام وشأنهم يعملون ما يشاءون وحسابهم عند ربهم ؛ وهو أثر من آثار العقيدة بأن الحكم فريضة القدر ، إن شاء رحم الشعب فهيأ له حكومة عادلة ، وإن شاء قهره فهيأ له حكومة ظالمة ، والقدر يفعل ما يشاء بلا حساب . وكل ما يعرف من قوانين القدر ، أنه إذا كان الشعب صالحاً يؤدي الفرائض الدينية كما أمر هيأ القدر له حكومة عادلة ، وأما إذا ارتكب الخطايا عوقب بحكومة ظالمة .

وكان نموذج الرجل الطيب بناء على هذا هو من يبتعد عن السلطان ، وبعبارة أخرى عن رجال الحكم ، فلا يأخذ عطاءهم ، ولا ينقد عملهم ، وإنما ينقطع للعبادة ما أمكن ، فإن شارك في أعمال الدنيا فبالأعمال الصالحة ، وهي تكاد تنحصر في الإحسان إلى الفقير ، وإطعام الجائع وكسوة العريان ونحو ذلك . ونقرأ في الكتب القديمة فنرى هذا هو المثل الأعلى للرجل ، عبادة وعزلة ، والاكتفاء بذلك إن كان فقيراً ، وصدقة وبناء مسجد إن كان غنياً . أما موقف الشعب من الحكومة ، فهو كموقفه من الشمس لا يستطيع إليها الصعود ولا تستطيع إليه النزول ، ولا يستطيع أن يخفف حرارتها إن اشتد القيظ ، ولا يزيد حرارتها إن اشتد البرد ، كما قال الشاعر :

هي الشمس مسكنها في السماء ... فعز الفؤاد عزاء جميلا
فلن تستطيع إليها الصعود ... ولن تستطيع إليك النزولا

وتلون كثير من الأدب العربي في العصور الوسطى بهذا اللون من إعلاء شأن السلطان وعدم التعرض له بخير أو شر ، ومدح الذين نفضوا أيديهم من الأمر ، والإشادة بشأن من دعوا للمشاركة في الحكم فأبوا ، وللقضاء فامتنعوا ، ولعطاء السلطان فهربوا — وامتلأ باب الحكم والمواعظ والأمثال من هذا القبيل .

هذا شأن الأتقياء وأصحاب الزهد والورع ؛ فأما أهل الدنيا مثل الشعراء — كما كانوا يسمونهم — فإغراق في المدح ، وتفنن في البديع ، وإفراط في وصف الحاكم بحسن الصنيع ، يُمدح إذا أتى بالخير ، ويُمدح إذا أتى بالشر ؛ فإعطاء الألف كرم يفوق كرم السحاب ، وقتل البريء حزم ، والانهماك في اللذات ظرف ، والكلمة العادية حكمة . وهكذا كان قوم سلبيون لا يتعرضون بخير ولا شر ، وقوم إيجابيون «كالطيب» للمثنيات ، فأما جهر بالرأي ونقد للحكم فلا ، إلا في القليل النادر !!

كان هذا هو الشأن أيضاً في العهد الروماني ، وكان هو الشأن في أوروبا قبل الثورة الفرنسية ، ولكن كل هذا تغير عندهم إلى حد كبير وعندنا إلى حد صغير ، ويجب أن يكون عندنا — أيضاً — إلى حد كبير .

في العصور الماضية كان الفرد مسئولا فقط عن نفسه ، وإلى حد قليلا عن أسرته ، وكان الحكم مسئولا عنه القدر وحده ؛ أما اليوم فالحكم الصالح أو الفاسد في الأمة مسئول عنه كل فرد — أنا وأنت وهو مسئولون عن وزارة المعارف كيف يجري فيها نظام التربية والتعليم ، وعن وزارة العدل كيف يجري فيها تحقيق العدالة ، وعن وزارة التموين كيف يصل الغذاء الكافي واللباس الكافي لأحقر فلاح في أبعد أرض ، وعن وزارة الخارجية ماذا فعلت في المشاكل المصرية بينها وبين الأمم الأجنبية ، وكيف حلتها أو أهملتها . ومسئولون عن الوزارة كلها ككل ؛ هل نرضى عن سياستها فتبقى ، أو لا نرضى فتعزل أو تسقط .

وتنزل الحكم من شمس في السماء إلى كرة في الأرض نوجهها حسبما نشاء ، ونصيب بها الغرض الذي نشاء ، فإن أطاعت وإلا قذفناها إلى غير رجعة .

فإذا شكونا من وزارة خانت فلنشك من أنفسنا الذين مكناها من الخيانة ، وإذا مدحنا وزارة عدلت فلنغتبط إذ نحن الذين حملناها على العدل .

لقد أصبح الرجل الطيب لا من يتنحّى عن العمل ويعتزل في صومعة ، ولكن من يقول ويعمل كما يقول ؛ وأصبح الشاعر الطيب لا من يمدح بالحق وبالباطل ، ولكن من يمدح حيث يجب المدح ويذم حيث يجب الذم ؛ وأكثر من ذلك من يعبر عن مشاعره في صدق ؛ والعمل الصالح ليس في إعطاء فقير وكسوة عريان فقط ، بل في نقد أعمال الحكومة أيضاً ، والبطل ليس هو القديس ولكنه هو المصلح.

والشعب الصالح للبقاء ليس هو الشعب الذي يقول : دعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، ولكن الذي يقول : ما لقيصر وما لله لله وللأمة ؛ هو الذي منح شعوراً مرهفاً بالظلم يمقته حيث كان ، في الشركات ، في الوزارات ، في الحكومات ، فإذا رآه صرخ وقال : « لا ظلم » على فيه.

والشعب الصالح للبقاء من لا يكتفي بتضميد الجرح ولكن يتقي الدم — هو لا يقنع كما كان يقنع الأول بالبكاء على الرذيلة ، ولكنه يعمل ليعم الفضيلة .

لم تعد الصومعة ولا الدير موطن البطولة وإنما موطنها ميدان العمل ، فمكافحة الملاريا أفضل عند الله من ألف صلاة تزيد عن الفرض ؛ وتنوير الشعب بحقوقه وواجباته خير من الصوم الدائم ، وتحسين حال الصناع والعمال والفلاح أقرب إلى الله من الرهبنة ! !

وأصبحنا نفهم الزكاة بمعنى أوسع ، فليست الزكاة واجبة على الأغنياء في أموالهم فقط ، وإنما هي واجبة أيضاً على العالم في علمه ، والفنان في فنه ، والقادر في قدرته ، والموهوب في مواهبه ، كل عليه زكاة يؤديها لخدمة المجتمع .

وأول واجب يطالب به الناس كافة إقامة الحكومة الصالحة العادلة التي ترعى حقوق الشعب .

تسألني وكيف يستطيع الشعب القيام بذلك ؟ أقول إن الحكومة الظالمة لا تستطيع البقاء في منصبها يوماً واحداً إذا صرخ الشعب كله صرخة واحدة صاعدة من قلب يشعر بالظلم ؛ صرخها الكناس في الشارع ، والعامل في العمل ، والصحفي في صحيفته ، والنائب في برلمانه .

لقد روي في الأثر : « كما تكونوا يولّ عليكم » ، وهو حق صحيح ولكن لا بالمعنى الشائع . وهو أنكم إذا صلحتم منّ عليكم القدر بحكومة صالحة ، ولكن بمعنى ارتباط السبب بالمسبب والعلة بالمعلول ؛ فإذا صلحت الأمة صلح الحكم ، لأن الأمة لا تصلح حتى تضع عينها على الحاكم تعرف ماذا يعمل ، وتستخدم لسانها لتوجهه أو تنقده أو تزجره — وأما إن هي تركته يعمل ما يشاء ، وأخذ المخادعون والنافقون والكتاب والأدباء والشعراء والصحف يطرون ظلمه ويسبحون بحمده ، أو أخذوا بأضعف الإيمان ، وهو الاستنكار بالقلب ، كانت النتيجة لا محالة حكومة فاسدة وحاكماً ظالماً . ومن الحق ما قاله أبو الطيب :

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

وليس يمنع حاكماً من ظلمه مثل أن يرى أمة لا تقر ظالماً على ظلمه ، ورأياً عاماً جريئاً يشعر بالعدل ثم يعبر في صراحة عما يشعر به ، وشعباً يحلل أعماله وينقدها ويقوّمها .

وليس يمكن أن يصل شعب إلى هذه الدرجة إلا بتنويره وتثقيفه بواسطة أهل الثقافة العلمية الخاصة ، ولكن الثقافة العامة بالصحف والمجلات والراديو وخطب المساجد وما إلى ذلك في الموضوعات الواقعية التي تواجهنا كل يوم ، فكم من مثقف في النحو والصرف والرياضة والطبيعة والكيمياء ثم لا يفهم شيئاً من أمور الدنيا ولا مما يجري حوله من مظالم . فإذا ثقف الشعب هذه الثقافة السياسية والاجتماعية العامة ، أمكن أن يكون له رأي عام يخيف الحاكم ويحمله على العدل .

إن أول واجب أن يفهم الشعب أن الحكومة من عملنا وليست من عمل القدر ، وأن ظلمها وعدلها وصوابها وخطأها وضلالها ورشدها صورة منعكسة لحالة الشعب من قوة أو ضعف ، وتنبه أو خمود ، ورقابة أو إهمال .

قد يرزق الشعب الجاهل الغافل بحاكم عادل ، ولكن شأنه في ذلك شأن الرجل غير المستحق كسب ورقة في « اليانصيب » ، إنما الضمان الحقيقي للعدالة المستمرة هي تنبه الشعب ويقظته ورقابته وشجاعته .

أحمد أمين

كتاب :

هارون الرشيد والبرامكة

أهدت إلينا مكتبة « حلبي » بدمنهور كتاباً باسم « من تاريخ هرون الرشيد والبرامكة » ، صدّره الأستاذ الكبير شاعر القطرين بأبيات رائعة ، جاء في آخرها قوله :

والآداب أحساب غوالٍ — إذا اتصلت بأنساب عريقة

ومؤلفة الكتاب مصرية — لا أستطيع أن أقول سيدة أو آنسة ، فقد شاءت أن تخفي نفسها ، واستعارت اسماً ظريفاً ، هو (بنت بطوطة) ؛ والكتاب مترجم إلى العربية ، لأن حضرة المؤلفة كتبته بالفرنسية .

هذه كلها حقائق حول الكتاب تحمل الإنسان قسراً على التساؤل : تُرى تكون الكاتبة الفاضلة ؟ وإن كان ذلك فضولا ، فهو على الأقل مغتفر ، لأنه طبيعي في مثل هذه الظروف مجتمعة .

ولكنا إن جهلنا حقيقة شخصية المؤلفة الفاضلة ، فإن كتابها يكاد ينم عليها ، بل إنه مع فلتات أخرى هنا وهناك يكاد يشير إليها بالبنان — خليل مطران شاعر القطرين يقول : إن الآداب قد اجتمعت فيها بالأنساب العريقة ؛ وهي في (البحيرة) ، وهي جوّابة للأقطار ، وهي ذات دراسة عميقة في الآداب والتاريخ بغير شك . ولمن شاء أن يحدس بالظن ، فإن الظن يكاد يكون يقينا .

هذه تقدمة الفضول ؛ وبعد هذا أرجو القارئ الكريم أن يطلع على قطعة من المقدمة ، فهي الأخرى تشير وتتحدث .

قالت المؤلفة الفاضلة : « إنه ليعوزني حذق المؤرخين وقوة إقناع الفلاسفة ، وفراسة علماء النفس ، فمعذرة عما أكون وقعت فيه من أخطاء ، ولست إلا راوية متواضعة ... »

على أن الكتاب متعة أي متعة لمن قرأ بعد ذلك ، وإنه لجدير بأن يفخر به الكاتب إذا كان ممن توفر على البحث وكان من كبار الفلاسفة وعلماء النفس . وإنه لما نفخر به ، نحن معاشر الرجال من أهل مصر ، ونعجب به ونقدره إذا كنا من رجال العلم أو الأدب ، أن نقرأ لمصرية مثل هذا الكتاب . فهو قصة في تاريخ ، وهو تاريخ في قصة . له من روعة القصص ارتفاع الخيال وتحليقه ونفوذه إلى ما وراء الظاهر ، كأنه يخترق حجب الغيب من وراء القرون ؛ وله من التاريخ صدقه وتجرده من التعصب والتحيز .

تحدثت المؤلفة الفاضلة في أول الكتاب عن أسرة بني العباس وكيف وصلوا إلى الحكم ، متعرضة إلى النضال الطويل بين بني أمية وهاشم ، وتغلغلت وراء الحوادث الظاهرة إلى الأسباب النفسانية الباطنة ؛ فكانت في عرض الحوادث تعرض فلما ملوّنا ، لا سجلاً مفصلا .

ثم عرجتْ بعد ذلك على بغداد ، مدينة المنصور ، فصوّرت منها صورة ، ولكنها لم تكن الصورة التي تراها العين ، بل الصورة التي يراها القلب المثقف الشاعري . ثم تناولت المجتمع العباسي ، ونظرت إليه من خلال منظارها السحري ، فإذا بها تصوّر خلجات نفسه ، وإذا بها تجمع إليه العالم الغربي الذي يعنيه — عالم أوربا في القرون الوسطى ، فتلقي عليه شعاعة — وهكذا تستمر في استعراضها الرائع الذي يدل على إحاطة شاملة بتاريخ الشرق والغرب معا .

فلما انتهت أخيراً إلى هارون الرشيد وعصره ، كانت قد أتمت رسم الستار فيما وراءه ؛ ستار سحري شامل مكون من لمسات فنية بارعة ، إن لم يكن جامعا للحوادث ، فهو جامع لعناصر الروح بغير شك .

وسألت في أول مما لجتها لعصر الرشيد : « كيف ينظر الناس إلى هارون » ، وأخذت تورد ما علق في أذهان الناس عن ذلك العاهل الذي « ينظرون إليه من وراء ستار من الترف ضاعت معالمه منذ عهد كسرى ، وخلف سحابة من البذخ والتبذير ، والكرم والقسوة ، ومن وراء البخور المتصاعد من قصص ألف ليلة وليلة ... » .

ثم قالت بعد حين : « والواقع أن هارون لم يبتدع شيئاً عجيباً ولا خاصا ، إلا أن الصدفة قد جملت دولته في فجر مدنية سامية فقصدها ..... إن تلك الصدفة جملته يتمتع

بذلك الشيء العجيب الذي يصعب تحديده ، ويتعذر تفسيره ، ويتجاوز كل منطق ، ولكنه مع ذلك بعد كل شيء ، لا شيء ، أو كل شيء ، أوهما معا . ذلكم هو الحظ » .

ثم استطردت تدلل على ما ترى .

وكان لا بد لها من أن تذكر جعفر بن يرمك ، وأن تذكر قصة العباسة . وهناك نسمع المرأة تحلل وتصف وتفلسف . هي المرأة تتحدث عن مأساة غامضة كانت بطلتها المرأة ؛ وهناك استطاعت أن تبدع إبداعا لا يبارى . ولو حاولت أن اقتبس من روائع كلماتها لما وقفت دون أن آتى على أغلب الجزء الأوسط من الكتاب ؛ فهناك العباسة وزبيدة ، وهما من خلف الستار تحركان وتدبران ، والمؤلفة النابغة تتدسس إليهما بالطبع السليم والخيال الوانى والغريزة الذكية فتكشف ما لا يستطيع الرجل أن يكشفه .

وفى مثل الضوء الخافت الذى ينبعث من الشرق مع الفجر نسمع صوتا فى الكتاب يرنو فى وسط الحوادث الرهيبة التى تتعلق الأنفاس من التأثر عند قراءتها ، ذلك صوت الكلمات التى صورت بها الكاتبة الفاضلة حزن العباسة لقتل جعفر ؛ قالت : « عند ذلك علت صيحة ، صيحة واحدة ، صيحة انتزعت من أحشاء معذبة ، وعلت على جميع الصيحات ؛ تلك الصيحة الوحيدة الفذة التى دوت كأنها صوت الدهر أو نداء الجنون ، ومزقت الآذان والقلوب ، وظلت إلى الأبد ماثلة لجميع من سمعوها وفهموها ، تلك هى صيحة المرأة أمام رجلها الذى ضحى به » .

ولم ترض المؤلفة الفاضلة بعد ذلك أن تترك هارون فى آخر أيامه بغير صورة خلابة ، فصورت منه الرجل المعذب الذى لم يستطع الملك نفسه أن ينسيه جراحه ، ولا الترف كله ومتاع الحياة أن يفرق فزعه . حتى التدين والالتجاء إلى الله لم يستطع أن يعيد إليه السلام .

إنها قطعة من الفن الجدير بكل إعجاب .

وإننا لنفخر حقا أن تكون مؤلفة مثل هذه التحفة مصرية فاضلة . إن بلدا فيه مثل هذه الكاتبة لجدير بأن يطمح إلى أعلى الآفاق .

«ف»

لمبروزو ونظريته

— ٢ —

— لماذا يرتكب المجرم جريمته ؟

— وما هي خير الوسائل لتحديد مسئولية المجرم عن عمله ؟

— ثم ما هي خير الوسائل لمعالجة الجريمة وإصلاح المجرم ؟

هذه هي الأسئلة التي يبحث « علم الإجرام » عن جوابها . ولقد كان لهذه الأسئلة بالذات عند كل عصر من العصور السالفة جواب .

فقال الأولون إن المجرم يرتكب جريمته لأن الشيطان في داخله .

ثم تطور تفكير الناس فقالوا إن المجرم إنما يرتكب جريمته لأنه لا يستطيع التمييز بين الحق والباطل والخير والشر — ثم قالوا إن الإنسان « حر الإرادة » ، وإنه حين يرتكب جريمته يعلم ما يريد ، ويفعل فعلته وهو يدرك مسئوليته عما يفعل .

ثم ظهر من قال إن الناس كلهم يولدون وفيهم استعداد فطرى لعمل الشر وارتكاب الجرائم — ولذلك انصب اهتمامهم على الجريمة في ذاتها ، فجعلوا العقوبة على قدر جسامة الجريمة بصرف النظر عن مرتكبها ؛ فكانت العقوبات توقع على الطفل والبالغ على السواء ، كما كان يسوى فيها بين المجنون والمميز مع ما في هذا العمل من ظلم صارخ ، إذ كيف يسأل المجنون مثلا عن عمل لا يد له فيه ، ولا هو يعقل مغزاه ، ولا يدرك مداه ؟!

فتلك كانت على كل حال خصائص المدرسة القديمة في تفسير الجريمة وفي علاجها .

***

ومن بعد ذلك ظهرت « المدرسة الإيطالية » الحديثة التي كان من أبرز أفرادها « لمبروزو » ، ذلك الطبيب العبقرى الذى كان أول من لفت الأنظار إلى « شخصية » المجرم ووجوب دراستها للوصول إلى حقيقة أسباب الجريمة . وكان أول ما جذب نظر هذا الباحث نحو هذا الميدان ، أنه لاحظ على بعض الأشرار أنهم يمتازون من غيرهم ببعض السمات الأنثروبولوجية التي لا يشاركهم فيها عامة الناس ، فوقع في نفسه أن هذا الانحراف الخلقى هو الذى يدفع المجرم إلى ارتكاب جريمته . وقد حدث في سنة ١٨٧١ أن توفى بسجن تورينو شقى كبير اسمه فيلِلا Vilella ، كان من مشاهير رؤساء العصابات الذين دوّخوا الحكومة وشغلوا الرأى العام سنين طويلة بمغامراتهم ومخاطراتهم ؛ فتولى لمبروزو تشريح جثته بعد وفاته ، فلاحظ في تكوين دماغه فرقاً كبيراً بينه وبين الرجل العادى . إذ شاهد فجوة بين العظام الخلفية للجمجمة لم تكن مما اعتاد أن يراه المشرحون في هذا الوضع ، اللهم إلا عند بعض الحيوانات الثديية الأخرى . فاستدرجه هذا الكشف إلى الاعتقاد بأن المجرم يختلف في طبيعة تكوينه وتناسب أعضائه عن الرجل العادى .

وتعصب الرجل لفكرته هذه ، فلم ير أن يمتحنها الامتحان العلمى الكافى الذى يكشف عما فيها من صواب أو خطأ . ولكنه جعل يتشبث بعقيدته على أنها نظرية علمية ثابتة ، وسماها « نظرية الارتداد الوراثى » لأنه بات يرى أن المجرم خارقة أنثروبولوجية من خوارق الطبيعة ، وأنه أحط درجة من الإنسان العادى ، وتميزه من غيره سمات تشريحية ، فهو مقدّر عليه بطبيعته أن يكون مجرماً . ومضى لمبروزو متوسعاً في إثبات نظريته ، فأعطى أوصافاً

عصبية مفصلة قال عنها إنها متى اجتمعت فى شخص قدمت « مجرم » يجب أن يعرف المجتمع مكانه .

ويمكن تلخيص الصورة التى وضعها لمبروزو للمجرم بأنه شخص يمتاز بشذوذ فى حجم جمجمته ، فهى إما أكبر من الحجم المتوسط أو أصغر منه ؛ ذلك إلى أنها غير متماثلة الشقين ، مشوهة إلى حد كبير ، تعترضها نتوءات وأغوار وأخاديد غير عادية . وأنه يمتاز ببروز عظام الخدين ، كما يمتاز بأهداب ثقيلة فوق عينيه . أما الجبهة فهى ضيقة منخفضة متراجعة إلى الخلف ؛ وأما الفكان فبارزان غير مستويين ؛ والأنف غالبا ما يكون ناتئاً منحرفاً ذات اليمين أو ذات الشمال . ويغلب على صفحتى الوجه أن تكونا غير متماثلتين ، وعلى الأسنان أن تكون غير منتظمة ولا متسقة ؛ حتى الأضلاع قد تزيد عددها أو ينقص عما هو عليه عند سائر الناس ؛ أما الأذرع فهى فى العادة طويلة كأذرع الغوريلا ، وفى سيقان المجرمين وأصابع أقدامهم ما يجعلها أشبه بنظائرها عند القرود . وليس من النادر أن تزيد عدد أصابع يد المجرم أو يقل عن المعتاد . هذا فضلا عن انشقاق الشفة ، وارتفاع سقف الحلق ، واستعمال اليد اليسرى ، وغلبة روح الأنوثة عند الرجال وغلبة روح الرجولة عند الإناث . وفوق هذه العلامات أعطى لمبروزو علامات أخرى ، فقال إن المجرمين أقل إحساساً بالألم من غيرهم ، وإن بمعظم حواسهم شىء من الكلال ، فالسمع والذوق والشم عندهم أقل حدة من المتوسط ، إلا أن حاسة النظر عندهم أقوى وأحدّ مما هى عند غيرهم .

ولم ينس لمبروزو أن يتم صورته التى رسمها للمجرم ، فعطف على الناحية النفسية وقال إن المجرم فى الغالب سريع الغضب شديد الغرور ، نزّاع إلى الانتقام ، به ميل إلى المقامرة وانجذاب نحو الفسق والفجور ، بليد الضمير لا يعرف كيف يكون وخزه ، ولا يندم على ما فرط منه إلا فى القليل النادر .

* * *

تلك هى الصورة التى وضعها لمبروزو لطائفة من المجرمين سماهم : « المجرمين المطبوعين » ، تمييزاً لهم عن « المجرمين المجانين » الذين تكون أمراضهم العصبية سبباً فى إجرامهم ، وعن « المجرمين بالعاطفة » الذين يمتازون برهافة حسهم وسرعة انفعالهم وانسياقهم تحت الظروف الملائمة إلى ارتكاب الجريمة ، وعن طوائف أخرى من المجرمين لا حاجة إلى التوسع فى الحديث عنها .

ووجه الخطأ فى نظرية « الارتداد الوراثى » ، التى وضعها لمبروزو ونادى فيها بأن من الناس من يولد مجرما بحكم تكوينه الجسمانى ، أنه أراد أن يردّ الجريمة عند من سماه « المجرم المطبوع » إلى أصل واحد هو الخاصة الجسمية فى شخص المجرم ؛ مع أن الجريمة ثمرة تفاعلات ومؤثرات شتى تتضافر فيها الوراثة والبيئة والظروف الاجتماعية .

وقد يكون من الصواب أن المجرم يولد مزوّدا باستعدادات ناقصة ، كأن يقذف به فى هذه الدنيا وهو مصاب بضعف فى عقله ، أو عدم اتزان فى مزاجه ، أو إسراف فى غرائزه ، ولكن هذا لا يخلق منه مجرما حتما ؛ فإن هذه الاستعدادات الناقصة إذا صادفت فى البيئة التى يعيش فيها صاحبها ظروفا مواتية نجـا من عواقبها وتقوّى وتقوم ولم يتردّى فى حمأة الإجرام . أما إذا صادف صاحب هذه الاستعدادات بيئة ذميمة استجابت نفسه لدوافعها ، ولم تكن عنده الحصانة ضد مغرياتها ، ولم تكن مناعته الوراثية بحيث تساعده على الإفلات من مؤثراتها ، فإنه يلبى نداء الجريمة وينجذب إليها كما ينجذب العود الذى يقع على حافة دوامة الماء .

والجريمة فى حقيقتها ليست إلا نوعا من الزيغ فى السلوك ، وهى تعبير من جانب المجرم عن خلق ملتو خاطئ . وأخلاق الإنسان وسلوكه عاملان فى أصلهما تركة ينتقلان بالميراث عن أصوله الذين انحدر منهم . ثم هما يتأثران بعد ذلك بكل ما يمر بالإنسان من مؤثرات منذ ساعة مولده حتى ساعة وفاته . فمن شاء أن يصل إلى معرفة الأسباب التى تؤدى إلى السلوك الإجرامى فإنه يخطئ إذا تلمس ذلك فى التكوين الجسمانى لشخص المجرم ، لأن الطريق الحقيق للوصول هو أن يدرس نشأة المجرم أولا ، ثم يعقب على ذلك بالبحث الدقيق فى كل ما صادفه من اختبارات أثناء نموه .

وإن الأطباء المصريين الممتازين ليتبعون نفس الطريقة فى تشخيص شكاوى مرضاهم . فقد كان الطبيب فيما مضى يقع على مريضه فيستمع لدقات قلبه ثم يطبل على بطنه وينقر على صدره ثم يصف له الدواء . أما اليوم فإن الطبيب المستنير يدرك أن المرض لا يظهر عادة فى الجسم كما يظهر «النبات الشيطانى» فى الفلاة ؛ ولذلك يكون أول عمله أن يسأل المريض عن نوع المرض الغالب فى أسرته أو الذى كان يشكو منه آباؤه وأجداده عادة ؛ ثم يبدأ به منذ مولده فيسأله عن تاريخ حياته المرضى وماذا ألم به من الأوصاب فى طفولته ثم فى صباه ، ويتعقب ذلك خطوة خطوة حتى يصل إلى الحالة الراهنة التى جاءت بالمريض إلى عيادته . وذلك لأن الحقيقة التى أجمع على صحتها اليوم كل العلماء أن الإنسان ينفعل جسمه كما تنفعل نفسه بكل ما يصادفه من مؤثرات منذ الدقائق العشرة الأولى من مولده .

* * *

والخلاصة أن « المدرسة الإيطالية » التى تزعمها لمبروزو فى « علم الإجرام » فى أواخر القرن التاسع هى صاحبة الفضل الأول فى إقامة هذا العلم على أساس علمى صحيح ، حين وجهت الأنظار إلى « شخصية المجرم » بعد أن كانت لا تتجه إلا إلى « الجريمة » . فإن كانت نظريات علمائها جاءت مشوبة بشىء من الشطط فى التصور أو الإغراب فى التقدير فإنها ما زالت صاحبة الفضل فى إحداث هذا الانقلاب الذى انتفع بثمراته علماء الاجتماع ، وعلماء النفس المعاصرين ، والذى قام على أساسه « علم النفس الاجتماعى » Social Psychology لتحل نظرياته محل نظريات علم الطبائع الجنائية Criminal Anthropology الذى وضعه لمبروزو « وعلم الإجرام الجنائى » Criminal Sociology الذى وضعه زميله Enrico Ferri .

* * *

أما المدرسة الجنائية الحديثة التى تقوم على أحدث المكشوف النفسية ، والتى تتجه نحو دراسة طبية عقلية ، والتى تعتنق مذهب العلاج الطبى للمجرم بدلا من معاقبته ، فقد تكون أنا عنها كلمة قريبة إن شاء الله .

ع . ج

تصحيح

وقع فى المقال المنشور فى العدد الماضى بعنوان « على حافة الفجر وشاطئ النيل » تحريف هذا تصحيحه ، جاء فى أول المقال : « تزاور عن الأفق شطر الشمال . والشرق هزه بنات نعس » . والصواب شطر الشمال والشرق . هذه بنات نعش الخ .

وفى ص ١٤ س ٨ المشهد الممتد . والصواب المحدود . وفى الصفحة نفسها س ١٤ رأيت النيل زهوا والصواب : رهوا بالراء . وفى س ١٧ والمشهد المنسق . والصواب : الصيفى بالنيل .

عبد الوهاب عزام

السم الذى يسمى تاريخا

للكاتب الكبير ه . ج . ولز

للكاتب الكبير ه . ج . ولز آراء صائبة فى مستقبل العالم ، بسطها فى كتبه الكثيرة ومقالاته فى الصحف ومحاضراته التى ألقاها على الهيئات المختلفة فى إنجلترا وخارجها . وله فوق هذا نبوءات صادقة اجتماعية وسياسية تحقق الكثير منها . ويمتاز المستر ولز بتفكيره الحر الجرىء الذى لا يتقيد فيه بالآراء السائدة فى هذه الأيام ، ولا بالتقاليد المسيطرة على عقول معاصريه .

ومن أهم آرائه الاجتماعية رأيه فى التاريخ الذى يدرس الآن فى المدارس والجامعات وفى طريقة تدريسه . وقد بسط هذا الرأى فى محاضرة ألقاها فى جمعية تقدم العلوم بأستراليا وزيلنده الجديدة ، ونشرت بعد فى كتاب له بعنوان: «فى البحث عن ماء حار «In search of hot water».

بدأ المستر ولز محاضرته بقوله إن الآراء التى سيعرضها على مستمعيه — وكانوا كلهم من المدرسين — ستغضب العدد الكبير منهم ومن جماعات المدرسين المنتشرة فى أنحاء العالم ، لأنها ستصطدم بما ألفوه من العقائد القديمة التى رسخت فى عقولهم رسوخ العقائد الدينية ، فأصبحت لا تقبل جدلا ولا نقدا . ولكن الرجل الذى يعنى بالبحث العلمى ، والذى يهمه أن يصل إلى الحقيقة سواء اتفقت مع آراء الناس ومعتقداتهم أو لم تتفق ؛ هذا الرجل يستطيع أن يتحمل غضب جماعات المدرسين وسخطها عليه مهما يكن شديدا .

ثم انتقل بعد هذه المقدمة إلى موضوع المحاضرة فقال : « إن العالم فى الوقت الحاضر يعانى حالة من الفوضى والاضطراب لم يشهد مثلها من قبل ، وسيواجه فى المستقبل القريب (وقد قال هذا قبل الحرب الحاضرة) حالة من الفوضى والاضطراب شرا من حالته التى يعانيها الآن .

ومن أكبر العوامل فى خلق هذه الفوضى تلك الطريقة البالية العتيقة التى يدرس بها التاريخ فى مدارس العالم أجمع ، والموضوعات التى تدرس على أنها تاريخ ، والآراء التى يبثها مدرسو التاريخ فى عقول الأطفال والشبان فى المدارس والجامعات ، والتى لا تتفق مطلقا مع حال العالم الراهنة التى أوجدتها الاختراعات والاكتشافات الحديثة . ومن أجل هذا أصبح التوفيق بين الاثنين — بين حال العالم فى الوقت الحاضر وما أوجدته الاختراعات والاكتشافات من قوة هائلة يمكن توجيهها إلى الخير أو إلى الشر وبين دراسة التاريخ — من أهم المشاكل التى تتطلب الحل العاجل ، لأن التناقض القائم بينهما يؤدى دائما إلى الخراب والعذاب وسفك الدماء والاستعباد والفوضى فى أبشع صورها . وستظل هذه الفوضى قائمة حتى ينتبه المدرسون إلى أزمتهم فيها وتدريبهم على وقف تيارها ، أو حتى تصل إلى غايتها فتقضى على المدنية الحاضرة كما قضت على المدنيات التى قامت قبلها .

إن التاريخ يدرس بطريقة خاطئة شديدة الخطر على العالم وعلى قضية تنظيمه فى المستقبل ، وكل محاولة ترمى إلى تنظيمه من جديد على أساس ضمان السلم وتخفيف ويلات الإنسانية مقضى عليها بالفشل لا محالة ، ما دام التاريخ يدرس كما يدرس الآن .

إن اهتمام المدرسين الشديد بالماضى يعميهم عما يحدث حولهم فى الوقت الحاضر ، ولذلك لا يحاولون تعديل آرائهم بما يلائم الحقيقة الماثلة أمامهم ؛ وهى أن العالم تمزقه الأفكار القديمة مسلحة بأسلحة فتاكة حديثة ، وأن ما يبثه المدرسون فى عقول الأطفال والشبان من آراء درجوا عليها من المجد القومى والسيادة القومية والفتوح والانتصارات

والثأر والانتقام ، وهو ما يسمونه تاريخا وما أسميه أنا سما زعافا ، هو الذى يحول بين العالم وبين التطور الاجتماعى المنشود ، ويهيئ العقول بل يدفعها دفعا للحروب المتوالية وما تجره على الإنسانية من ويلات .

إن أهم ما يعنى به التاريخ بشكله الحاضر هو الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الذائعة فى العالم ، وهو يعدها حقائق ثابتة لاسبيل إلى التخلص منها ، بل إنه يعمل على توكيدها وتثبيتها فى عقول المتعلمين، فيشب الصغار وهم يعتقدون أن الفرنسيين والإنجليز والألمان واليهود أقوام مختلفون بطبيعتهم ، وسيظلون مختلفين مدى الدهر لا يمكن التوفيق بينهم بحال ! والحقيقة أن الفروق بين الشعوب المختلفة فروق سطحية ليس فيها شىء غريزى ، لقنها الناس من صغرهم وتعلموها وفرضت عليهم فرضا . ولو أنك نقلت أطفال أمة على بكرة أبيهم ونشأتهم فى أمة أخرى لنشئوا كما ينشأ من حولهم ، ولما تبينت فى طباعهم وتفكيرهم ما يختلفون فيه عن غيرهم ؛ ذلك بأن القومية حلة مصطنعة عارضة يصطنعها التاريخ كما يعلمه الآباء والأصدقاء ، وكما تعلمه الأعلام الوطنية والحفلات الرسمية ، وكما تعلمه المدارس بنوع خاص . وبفضل هذه القومية المصطنعة فى المدارس وفى سبيل هذه القومية المصطنعة فى المدارس تتعرض الحضارة بأكلها لخطر الزوال .

يضاف إلى هذا كله أن هذا التاريخ فى حد ذاته ناقص خاطئ معيب . فليس هو فى الحقيقة كما نتصوره أو كما يصوره لنا مدرسوه رواية حقيقية كما حدث فى الماضى ، وهو أبعد ما يكون عن النزاهة ، فمصدره الوثائق المخطوطة والكتب والنقوش والقصص الشعبية ؛ ومن بديهيات أن ما جاء فى هذه كلها صحيح . إننا إذا قسنا الماضى بالحاضر كان أقل ما توصف به هذه المصادر أنها عرضة للشك ، وأن ما تحتويه لا يصح أن يؤخذ كله على علاته ، وأنه لا يمثل الحقيقة كل التمثيل .

والمؤرخون عادة يهملون الأسباب والعوامل الفعالة الخفية ، لأنهم لا يعرفون منها إلا القليل ، ويكتفون بوصف النتائج الظاهرة ، أى أنهم يتركون العلة ويكتفون بالمعلول ؛ وهم فى كثير من الأحيان يلونون الحوادث ويرسمون الصور كما يتخيلونها لا كما حدثت فى واقع الأمر ! ومن أجل هذا كان التاريخ فى أغلب الأحيان بعيدا كل البعد عن النزاهة ، وكثير منه توجهه الأغراض الشخصية أو ما هو شر من الأغراض الشخصية ؛ ومنه ما تغلب عليه الصناعة اللفظية أو الغرض الفنى ، كتلك الرواية الرائعة البعيدة عن الحقيقة التى خلقها جبن Gibbon خلقا وسماها « اضمحلال الدولة الرومانية وسقوطها The Decline and Fall of the Roman Empire » .

وأكثر التاريخ قد كتب وهو كله يعمل لصياغة عقول الناس وجمعها حول فكرة عامة يريدها المجتمع الذى يعيشون فيه . وأهم ما يعنى به كتاب التاريخ القومى ومدرسو التاريخ القومى فى المدارس والجامعات أن يجعلوا الناس مواطنين ، وأن يلهبوا فيهم نار الحماسة الوطنية ويجمعوهم حول فكرة المجد القومى والاعتداء على غيرهم من القوميات الأخرى ، ويزيدون من كبريائهم وإعجابهم بأنفسهم . ولقد كان هيرودوت نفسه وهو أبو التاريخ ، داعية من دعاة الحرب على فارس . ولا يزال معظم التاريخ إلى يومنا هذا دعاية قومية أو إقليمية مزجت بها الفرقة والقصص الزائف ، بعيدة كل البعد عن المثل الإنسانية العليا .

ولقد بذلت فى السنين الأخيرة عدة محاولات لكتابة تاريخ جامع للجنس البشرى ؛ ولكن كل ما فعله المؤرخون الذين حاولوا هذا أنهم جمعوا التواريخ المتفرقة المعيبة التى كتبتها كل أمة عن نفسها ، فكانت كتبهم من أجل ذلك خليطا مهوشا من هذه التواريخ ، فصل فيها عن هذه الأمة وفصل عن تلك ، وفصل عن هذا الإقليم ، وفصل عن ذاك

ولم يكتب أحد منهم تاريخاً للإنسانية على أنها وحدة مجتمعة . وأراد بعضهم أن يعمموا ولكنهم عمدوا إلى تلك الخيالات والأوهام الدهشة العجيبة ، فكتبوا عما سموه « روح الشرق » و « روح الغرب » و « الروح اليونانية » و « الروح العبرية » و « فضائل الجنس النوري » و « الأمم الناشئة » و « الأمم القديمة » و « العصر الذهبي » و « الأمة المختارة » وما إلى هذا .

ذلك هو أرق ما وصل إليه تفكير المؤرخين في كتابة التاريخ وتدريس التاريخ ، وهو تفكير قاصر يسيطر عليه الروح القديم ، ولا يؤدي إلى خير على الإطلاق ، وسيظل العالم يعاني من جرائه ما يعانيه الآن من عداوات وضغائن .

والشواهد كثيرة على ما يبثه هذا التاريخ في العقول من سموم ، وما ينشأ عن هذا التفكير من أضرار . ويكفي بذكر شاهد واحد منها وهو مشكلة اليهود ، تلك المشكلة التي يخيل إلى الكثيرين أنها مستعصية على الحل .

لقد سيطر الميديون والفرس واليونان واللاتين من بعدهم على الشعوب السامية التي كانت تسكن في أرض بابل وفينيقية وقرطاجنة ، وأخضعوها لسلطانهم واحدة بعد واحدة بفضل تفوقهم الحربي ، وإن كانوا أقل منها دراية بالشئون المالية والتجارية ، وفي كثير من مقومات الحضارة بوجه عام . وخضعت هذه الشعوب السامية لسلطان المغيرين ولكنها ظلت تسيطر على شئون المال والتجارة في غرب آسية وفي أوربا ، وتوالت المحن عليها فألفت بينها ؛ ومن أجل ذلك كنت تجد في هذا الصقع من العالم القديم شعوباً سامية متلونة على أمرها من الوجهة السياسية ، متشابهة في مدنيتها وعقليتها وعاداتها وطقوسها واحتفالاتها ومواسمها . وحلت رابطة الدين محل الرابطة القومية ، فنسيت هذه الشعوب أصولها الفينيقية والقرطاجنية والبابلية ، وكان طبيعياً جداً أن تعزي نفسها عما حل بها من المحن باعتقادها أنها شعب الله المختار ، وأنها على الرغم مما هي فيه من بؤس وشقاء ستنال النصر في مستقبل الأيام ، فتعود عزيزة قوية كما كانت في عهد داود وسليمان .

كان ذلك تفكيراً طبيعياً من الوجهة النفسية ، ولكنه كان عظيم الضرر من الوجهة التاريخية ، فقد كانت نتيجته أن قسماً كبيراً من بني الإنسان يشمل طائفة من أذكى الناس وأقدرهم على تصريف شئون التجارة والمال وغيرهما في أوربا وغرب آسيا ، قد انفصلوا بتفكيرهم هذا عن سائر الأقوام المحيطة بهم ، وزادت عزلتهم على مر الزمن كلما نمت تقاليدهم وقدم تاريخهم ، حتى لم يعد في وسعهم أن يندمجوا في هذه الأقوام . وتسممت أفكار اليهود بتلك الأسطورة القديمة ، أسطورة الشعب المختار والوطن الموعود وما تجمع حولها على مر الزمن من أساطير أخرى وأكاذيب .

ولو أن هذا التاريخ قد أغفل برمته ، ولو أن التاريخ قد درس كما ينبغي أن يدرس ولم تسمم به أفكار الناس على هذا النحو ، لما كان لهذه المشكلة وأمثالها وجود . إن التاريخ الذي يدرس في جميع أنحاء العالم إنما يقصد به التفريق بين الناس لا الجمع بينهم ؛ ولا يكفي لإصلاح هذه الحال أن يعلم تاريخ العالم كله بحالته التي يكتب بها الآن في كل بلد من بلاده ، لأن ذلك لا يحل المشكلة القائمة ، بل الذي يحلها أن يعلم الناس تاريخاً من نوع جديد ، وأن يعلموه بطريقة جديدة » .

* * *

وهذا التاريخ الجديد ، وهذه الطريقة الجديدة ، قد شرحهما المستر ولز في محاضرته ، وسنلخصهما في المقال الآتي .

محمد بدران

فنون الرجل الفطرى

— ١ —

لم يخلد عمل من أعمال الجنس البشرى كما خلدت الفنون التى أنتجها الإنسان فى كل العصور ، ولا يوجد بين مخلفات الإنسان القديمة كلها ما يفوق قيمة الفنون كمفتاح لتاريخ المدنية وتاريخ ذلك الإنسان . إذ أن معلوماتنا عن عادات الجنس البشرى وتقاليده ، وعقائده تبلى لعدة آلاف من السنين على دراسة تلك الآثار الفنية ، ولم يأت التاريخ المدون لإعانتنا على معرفة التاريخ إلا منذ عهد قريب نسبيا .

ولقد درس العلماء الآثار الفنية للجنس البشرى رغبة فى الوصول إلى الحقائق التاريخية التى استقروها منها ، بيد أن طبيعة هذه الآثار أومكانتها من عالم الجمال الفنى أو الذوق الرفيع معترف بها ، وهـذا هو السبب فى المكانة العالية التى تحتلها تلك الآثار .

ويرجع تاريخ منتجات الإنسان الفنية التى تم اكتشافها حتى الآن إلى عهد يتراوح بين ٢٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠ سنة مضت قبل الميلاد ، وهذه هى منتجات الرجل الفطرى الذى عاش فى العصر الحجرى ، وهى تكشف عن الفن فى مراحله الأولى . ومن اختبار بقايا الجماجم والعظام البشرية يبدو أن تلك السلالات التى عاشت فى العصر الحجرى قد انقرضت ، وأنها لا تمت بصلة ما للسلالات الفطرية التى تعيش فى العصر الحاضر . ولـكن هـذا الاكتشاف لا أهمية له فى هذا الصدد ، لأن الحكم على السلالات الفطرية أو السلالات التى اتفق الرأى على إطلاق هذه التسمية عليها ، لا دخل له بالخصائص الجثمانية .

وهذه التسمية « الرجل الفطرى » أو « الرجل الأولى » لا تطلق على الإنسان الذى عاش قبل عصور التاريخ مجرداً من كل مدنية وحضارة فقط ، بل هى لفظ عام يطلق على قبائل عاشت فى عصور التاريخ ، كما يطلق على قبائل لا تزال لها وجود قائم فى عصرنا الحاضر .

ولا بد أن نعرف أولا قبل الدخول فى صلب الموضوع تحديد معنى اللفظ « الفطرى » ، أو بعبارة أخرى تحديد معنى المدنية والحضارة التى يفترض بأن الرجل الفطرى مجرد منهما ؛ وهذا أمر ليس باليسير ، لأن تحديد معنى المدنية فيه شىء من التعقيد وتختلف فيه الآراء . فيحاول بعض من بحثوا الموضوع أن يبنى هذ التحديد على العقائد الدينية ، ويحاول البعض الآخر اتخاذ المبادئ الأخلاقية مقياسا للتحديد ؛ ولـكن يتضح بتتبع التسلسل المنطق أن هذا لا يكفى ، لأن بعض القبائل التى تعيش عيشة أولية ونحكم بتجردها من أى حضارة ، نجد أنها تتمسك بمبادئ أخلاقية لا تقل صرامة عن المبادئ التى تتمسك بها أشد الأمم تقدما ورقيا . ونجد كذلك أن بعض القبائل الوثنية التى لا تدين بدين من الأديان المنزلة ، تصر على ناموس أخلاق من درجة عالية جداً .

وهكذا راح الباحثون يفتشون عن معان أخرى لا تتوفر لدى تلك القبائل الفطرية ، إلى أن أجمعوا الرأى على معان خاصة ؛ منها مثلا التضحية بالراحة الجسمية فى سبيل إرضاء الروح ، بدون أن يكون من وراء هذه التضحية فائدة عملية أو مادية ؛ ومنها أيضا قوة إدراك قيم الأمور . والمقصود من هذا أن الشعب المتحضر هو الذى يكون فى استطاعته أن يكافح وأن يتكبد مجهودا شاقا كبيراً فى سبيل إدراك معنى من المعانى الجليلة السامية ، وقد يستغرق إدراك هذه الغاية زمنا طويلا . وبعضهم يقيس مدى الرقى بالمنزلة التى تحتلها النساء بين الأمة . بيد أن التحديد الذى أراه مبسطا ومباشرا لتعريف الشعوب الفطرية هو : تلك الشعوب التى تعيش خارج نطاق .

أولا : الحضارة الأوروبية الحديثة .

ثانيا : الحضارات الشرقية العظيمة .

وعمق آخر ، الشعوب التي لا يرتفع مستواها الثقافي إلى مستوى الحضارات السالفة الذكر .

والآن وقد أتيت على أبسط تحديد للفظ « الفطرى » ، انتقل إلى التكلم عن فنون الرجل الذى يُنعت بهذا اللفظ .

يقال إن الفن هو ظاهرة عالمية ، ولكن لا يجب أن يفهم من هذا أن الفنون على اختلاف أنواعها (كالموسيقى والرسم والتلوين والنحت والرقص والغناء) هي لغة تفهمها السلالة البشرية في كل أنحاء العالم وفى كل العصور بدرجة واحدة ، لأن الأمر ليس كذلك ؛ فالموسيقى التي تشجى شعبا معينا قد لا يتحرك لها شعب آخر ، بل قد لا يستسيغ سماعها ؛ وتختلف كذلك فنون الإنسان التصويرية من مكان إلى مكان ومن عصر إلى عصر في مدى التأثر بها . ولكن المقصود هو أن الفنون لم تقتصر على شعوب دون غيرها ولم ينفرد به عصر دون سواه . فالفنون بكل أنواعها ترجع إلى عهد بعيد جداً ، ولم توجد سلالة بشرية مهما بلغت درجتها من التأخر والانحطاط وبعدها عن أسباب الحضارة لم تبتدع لنفسها طرقا لتعبيراتها الفنية من رقص أو تصوير أو ما خلافه . وقد وجدت في بعض العصور سلالات بشرية حقيرة الشأن لم تستطع أن تفكر في صنع كساء تتدثر به ، ولم تبتدع لنفسها عقيدة ما ، ولكنها مع ذلك لم تخل من قدرة على التعبير الفني .

والفنون ليست ظاهرة مستقلة ، بل هي تكون جزءاً من مدنية تتصل اتصالا وثيقا بتاريخ الشعب أو السلالة التي تنتسب إليها ، وبتاريخ البقعة التي عاشت فيها السلالة ؛ أي أن الفنون بعبارة أخرى هي مرآة تنعكس عليها حالة السلالة الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية . ومن هنا يتضح أن المعلومات التاريخية عن شعب ما تعين الباحث على فهم فنون ذلك الشعب ، كما أنه من دراسة الفنون تستخلص نتائج تاريخية عظيمة القيمة .

وهكذا نفهم من عبارة « فنون الرجل الأول » أنه لفظ عام يغطى عددا من الظواهر التاريخية ، وهو عبارة من إنتاج سلالات مختلفة وعقليات وأمزجة متنوعة ، ويعبر من وقائع متفرقة ، وهو نتيجة تأثير بيئات عديدة .

ولا يوجد من الناحية العملية عنصر واحد يشترك بين كل أنواع الفنون التصويرية التي أخلفها الرجل الفطرى القديم أو العصرى ويكون وجود هذا العنصر مما يميزها عن إنتاج أخيه المتحضر ، بل إن مجرد غرابتها علينا في مواضيعها ومحتوياتها وفى طريقة التعبير الفني لصانعها يسهل علينا وضعها في مجموعة واحدة مستقلة . ولكن لا يجب أن يغيب عنا أن هذه الغرابة التي نحسها ونحن نمعن النظر في شيء من منتجات الرجل الفطرى ، قد يكون من شأنها أن تحرك في نفوسنا الإعجاب ، أو تحرك إحساساتنا كشيء ممتاز بجمال فني ؛ ولكنها قد تحدث شعوراً مضادا في نفس الوقت ؛ إذ يبدو أن الإنسان لا يستطيع أن يقدر جمال الشيء تقديراً كافيا ما لم تكن هناك صلة بين ذلك الشيء وبين الثقافة المنتشرة في العصر الذى يعيش فيه ذلك الإنسان ، وأن تكون لمرتبة المثل العليا السائدة عن الجمال الفني ؛ ففي هذه الحالة يدرك الإنسان مقدار الجمال الذى يحتوى عليه الشيء ، إلا أن إحساساته لا تتأثر به بالدرجة التي تحدث وهو ينظر إلى فن من إنتاج العصر الذى يعيش فيه ، أو على الأقل عصر يشابهه في الحضارة .

وفنون الرجل الفطرى التصويرية وغيرها تحتوى على العموم فائدة عملية ، ولكن يجب أن نعرف أن هناك فرقا أو تمييزا بين الفن كعامل اقتصادى ، أو الفن كخاصية متعلقة بالأشياء التي صنعت لتكفي حاجة مادية ، وبين الفن كتعبير لمثل عليا أو تعبير روحاني يتعلق بالخيال الخالص . ولنضرب مثلا هنا ، فنذكر الأبنية الدينية كالمساجد أو الكنائس التي شيدت في العصور الوسطى ، فقد كانت هناك أسباب ودواع دعت إلى إقامتها ، بيد أن الدواعي التي سببت بناءها على طراز معين هو شيء آخر .

يتبع

إميل مانك

من الخطء أن نستدين

في « ثقافة » الأسبوع الأول من ديسمبر ، مقال لحضرة الأستاذ الكريم محمد فريد أبي حديد ، جعل عنوانه : « لم لا نستدين ؟ » وصمم غايته فكانت دعوة حارة ملحة إلى أن تستدين مصر ؛ وأطلق القول فلم يحدد باللفظ نوع القروض : أتكون داخلية فقط أم تكون داخلية وخارجية ؛ ولكن مقاله في جملته وتفصيله لا يدع مجالا للشك في أنه يدعو بالذات إلى القروض الخارجية ولا يأبى بداهة أن تضاف إليها قروض داخلية .

الاقتراض الخارجي ، بالنسبة لمصر ، خطأ وخبط ، وكذلك الاقتراض الداخلي إلا أن يُقصر على الضروري . هذا هو المبدأ الذي يعز علىّ أن يحتاج إلى دفاع .

وعلىّ الآن أن أرد على الحجج التي حاجّ بها الباحث الجليل وَفق الترتيب التي وردت به .

١ — بدأ الأستاذ يحاول أن يبعد الاعتبار إلى فكرة الدين بوجه عام ، أكان في دائرة الأفراد أم في محيط الدولة فقال : « ما أحرانا أن ننظر إلى دول أوربا التي تحسب ديونها بآلاف الملايين من الجنيهات ، والتي تعتبر الاستدانة وسيلة طبيعية في الأزمات الحربية ، أو في أوقات الحاجة الملحة إلى الإصلاح السريع » .

هنا نجد قياساً مع الفارق : فإن الدولة القوية بنفسها أو بالإضافة إلى دولة أو دول تنطوي تحت « عصبيتها » ، تقترض باللفظ وتستوهب بالحقيقة ، أي أنها تقترض ثم لا توفي ، وإن وفت فبالجزء دون الكل ؛ أما نحن فقد اقترضنا فدفعنا القرش الواحد قروشاً ، ثم دفعنا في أعقاب القروض كرامتنا واستقلالنا وكراسي وزارتنا فاقتعدها وزراء أوربيان ، وفرض علينا صندوق الدين فكان دولة فوق الدولة لا مجرد دولة داخل الدولة .

لقد استدانت مصر فرأينا كيف عاملتها الدول ، واستدانت فرنسا وغيرها فلم يقف الأمر عند الامتناع عن الوفاء ، والرضوخ لهذا الامتناع ، بل نشأت إلى جوارها نظريات فقهية تجعل الالتواء بالدين الدولي شيئاً مباحاً لا شية فيه ، وقد يسمو الفقه فيجعله قضية مندوباً إليها ثم واجباً يلام على التقصير فيه .. إني أقتبس من مؤلف مصري العبارة الآتية . « يتعين على الدول الكبرى إقراض حليفاتها حتى يستطعن موالاة القتال : إقراض في النقود وإقراض في الذخائر . ولكن عقبات كثيرة واعتبارات وجيهة تحول بين الدول المتحاربة وبين استرداد إحداهن ما أقرضته للأخرى . ولعل أوجه الاعتبارات أن هذا يتعارض مع روح العدالة . ففي حرب عالمية كالحرب الأخيرة تقوم كل دولة من الدول المتحالفة بدفع حصتها من دماء بنيها وذخائرهم وأموالهم في سبيل إحراز النصر للقضية المشتركة ، فإذا كانت الدولة التي جادت بما ملكت من دماء بنيها قد رقَّت حالها وأعوزها المال فاقترضته من حليفاتها ، فإنه ليس من العدل أن يطالبنها فيما بعد برد هذا القرض الذي أعطين نصرهن جميعا . هذا رأي الأستاذ Jèze وهو ما صرح به كثير من الماليين في إنجلترا وأمريكا وصرحت الحكومة البريطانية أنها لا تنتظر من حليفاتها إلا سداد نصيبها من [illegible] (١) . فهل تستطيع مصر أن تطمئن إلى مثل هذا الفقه وإلى مثل ذلك الرأي العام ؟

(٢) ولن أذهب بعيداً وها نحن أولاء ندين غيرنا بملايين من الجنيهات ، فهل استطعنا أن نحصل على مجرد وعد بالوفاء ، ولو عيناً ؟ وهل يستطيع مثلنا أن يهضم حقوق غيره وهو عاجز عن استيفاء حقوقه ؟

(٣) واستطرد الباحث يقول : « فليست شركات التأمين إلا قائمة على نوع من الاستدانة والأسهم والسندات في كل شركات الإنتاج ليست سوى أنواع من الاستدانة واقتصاد العالم كله قائم على جهود مثل هذه الشركات بغير نزاع » .

وأنا ألاحظ على هذا القول أمرين : الأول أن الدول شيء والشركات شيء آخر ، فلو نادى الباحث بتأسيس شركات مساهمة مصرية تبيع أسهمها كلّ راغب من كل جنس ، لكُنّا أمام قضية أخرى غير اقتراض الدولة وهي قضية خارجة عن هذه المناقشة ؛ والثاني أن هذا التكييف لشركات المساهمة محل نظر والأقرب إلى الواقع وإلى القانون

(١) مبادئ علم المالية للدكتور العربي ج١ ص ٨١ و ٨٥ .

اعتبار المساهمين كما يدل اسمهم شركات في رأس المال لا دائنين ، فإن الشركة المساهمة لو أفلست لما استرد المساهم مادفع فيها ، أما الدائن فيسترق الدين والفوائد أو بعضهما مقدما على أولئك المساهمين الخ .

ولعلى لا أبعد عن الموضوع حين أشير إلى أن الاقتصاديين إذ أثنوا على فكرة الشركات المساهمة قد جعلوا في طليعة مزاياها أنها تشجع على الادخار وتتيح لصغار المدخرين فرصة طيبة لتوظيف نقودهم الضئيلة ، فهنا نرى مؤسسات تقوم على الادخار وتشجع عليه لا مؤسسات تقوم على الاستدانة وتغرى بالتبذير والإنفاق .

(٣) ثم يقول الأستاذ المحترم قبير الدين إنه « استعرض في نفسه ميادين الإصلاح التي تحتاج إلى أن نقطعها بغير تردد فوجد تلك الميادين متعددة وكل منها مترامي الأطراف يتسع لجولان أسرع الطائرات الإصلاحية فكلما خطونا خطوة تبين أن هناك إصلاحاً ضروريا لا بد منه في الخطوة التالية » .

حسن ! فما معنى هذا ؟ معناه أن القرض المقترح ليس مليونا ولا عشرة ولا مائة ولكنه مثات ... الرقم الخفيف الذي قدره المغفور له وزير الصحة السابق لتحقيق مشروع الوحدات الصحية في القرى . فأين نقف إذن في سياسة الاقتراض ونحن « كلما خطونا خطوة تبين أن هناك إصلاحاً ضروريا لا بد منه في الخطوة التالية » ؟ إن تيار القرض سيجرفنا إذن خصوصاً أن كثرة المشروعات المطلوبة ليست من النوع « المنتج » ، والمنتج منها لن يؤتي ثمرته إلا هونا ما وبعد آجال واسعة ؛ لن نقف إذن إلا حين يصيح الدائنون: قفوا لنستصفى دماءكم بعد أموالكم .

(٤) أليس أفضل من هذا الطوفان أن « نجرد » مشروعاتنا كما يفعل القضاة في الجلسات فلا ننظر في إلا الصالح للمرافعة ونؤجل سائر القضايا ؟ أليس الأولى أن نقدم الأهم والمستعجل على المهم وغير المهم والميتسر ؟ إني أزعم أننا بهذه الطريقة نستطيع أن نعيش في حدودنا ونستدق بالحاقنا ونجني الثمار مُتئجّمة ولكنها ناضجة غير فجة .

لقد ضرب سيدى الأستاذ مثلاً الطرق الزراعية ، فهل ثمت مانع أن نركز الإصلاح في طريق واحد حتى يتم فعلاً فنأخذ في غيره ؟ إني أقول بهذا ولا أقول بوصف الثلث وترك الثلثين « فلا نكاد نبلغ نهاية الإصلاح حتى يفسد الجزء الأول منه فيكون علينا أن نبدأ من جديد » كما يخشى الأستاذ . بل إني أفضل إنشاء طريق واحد على إنشاء طريقين في عين الوقت ؛ وذلك لأن إنشاء الطريق قد ينقلب مضرة إذا لم نقرنه بإصلاحات واحتياطات أخرى فقد ثبت فعلا أن عصابات المجرمين في بعض الريف قد انتفعت بطرق حديثة ممهدة فواجب المصلح إذن حين يفكر في انشاء سكة أن يدرس ملابساتها وموضعها الجغرافي فإذا رأى أنها تسهل مهمة الإجرام وتهريب الماشية مثلاً إلى البرارى وجب عليه أن يقوى آلة الأمن العام في هذا الوطن تقوية تقابل التسهيل المشار إليه ؛ ولو استطاع أن يلتمس وسيلة لإنارة السكة فأنارها وزاد قوات ووسائل الشرط فيها لكان هذا خيراً من إنشاء عشرة طرق مع بقاء قوات الأمن في حدودها الأولى واستمرار الظلام وبقاء المجرمين .

لقد أصبنا — وأنا لا أوجه بكلامي هذا إلى سيدى الباحث — بمرض التكاثر والإحصاء فنحن مفطورون لا طلاب حقيقة ونريد أن نفتخر بالعدد في كل شيء حتى قيل إنه وجد في كلياتنا من يحرص على أن يناقش في مهده أكبر عدد من الرسائل فهو يتساهل ويترخص في إجازتها لأن المهم عندنا هو الكم لا الكيف ، ولو استطعنا أن نقاوم هذه الحالة النفسية لحققنا إصلاحاً لا يقل خطراً عن إصلاح الطرق الزراعية .

إن سياسة « توسيع الجرن » التي استولت على الملاك والفلاحين المصريين ردحاً من الزمان يجب أن تستبعد وتقاوم ؛ كان صاحب الفدادين العشرة يشترى عشرين بالقسط ثم تثقله الكثرة عن حقيقته فيسير سيرة المبذخ ثم يعجز عن الوفاء فيخسر الجديد والقديم ؛ فمن الخير لنا أن نكون مُقِلّين نعالج قليلنا ونستغله خير المعالجة وأحسن الاستغلال بدلاً من أن نكون مكثرين مكاثرين فلا تغنى عنا الكثرة ولا التكاثر إلا إلى حين .

(٥) ويشير الباحث الفاضل إلى إصلاحات العاهل المعظم إسماعيل ؛ والخديوى إسماعيل إصلاحات خالدة لا يجوز

إنكارها ولا يخفى على أحد لأنها تعلن عن نفسها ، ولكني لم أستطع أن أمنع نفسي من هذا السؤال : هل استدان محمد على حين أسس القناطر الخيرية وحين أنشأ الجيش والبحرية وحين جعل مصر دولة صناعية قادرة على الاكتفاء الذاتي بدرجة محسوسة ؟ وهل استدان فراعنة مصر حين كانوا فراعنة مصر وكفى بهذا الوصف بياناً ؟ وهل استدانت روسيا الشيوعية إلا القروض الداخلية أي الوطنية ؟

بل هل استدان بنك مصر وشركاته وقد كان بندها الأقدس أن أسهمها مصرية للمصريين ابتداء وانتهاء ؟

هذه هي حجج الأستاذ معروضة ومردودة فلأزد على ما تقدم الاعتبارات الآتية :

(٦) إن كثيراً من الإصلاحات الهامة المؤثرة يمكن تحقيقها بلا مال ؛ وقد ضرب الأستاذ مثلاً من الطرق الزراعية وأنا أرتفع أمتاراً قليلة فوق هذه الطرق لأحدثك عن أكوام القذر والحطب التي تغطي سطوح البيوت في القرى ؛ ليس منا من ينكر أن وجودها مصدر خطر على الأنفس والثمرات ، ومع ذلك فإن هذا الخطر باق لا يزول ، أفنحن مضطرون إلى عقد قروض خارجية للتخلص منه ؟ إنه يحتاج من حزم العمد ورجال الإدارة ، وشيئاً من نصح الناصحين المثقفين ، وبعض خطب من خطب الجمعة وكلمة من أحاديث الراديو وتدبير أمكنة تحل محل هذه الأسطح ، كل هذا متضاماً بعضه مع بعض كفيل أن يخفف من هذا الخطر إن لم يستأصله.

(٧) ثبت أن ضخامة الأموال في خزائن الحكومة تغري بالتبذير وتضعف إحساس الرقابة وتشيع التنافس في اختلاق وجوه الصرف دون سبق درس وتمحيص ، وتشجع لتنافس الجهات الحكومية المختلفة في التكبير الذاتي والنفخة الكاذبة ؛ بل قيل « إن ازدياد إيراد الدولة عما يتطلبه لكفاية مصروفاتها يغري أول الأمر بتبذير هذه الحصيلة الجزلة كما حصل في الولايات المتحدة في خلال القرن التاسع عشر حيث ربا الدخل الجمركي عن كل ما قدر له فاندفع البرلمان إلى السفه في الإسراف وافتن في أساليب إفناء هذا الفيض في الدخل »[1] .

(1) المرجع السابق ص ٧٥ .

وإذا كان البرلمان هو الذي يسقط في السفه فأي عاصم لنا ؟ ومن عجب أن الضعف الإنساني يعمينا فنتصور أن ثمت فائضاً عما يطلب لكفاية المصروفات في حين أن مرافق الدولة المختلفة لن تعجز عن تقبل أية زيادة في الإيراد وهضمها !

(٨) إن اللجوء إلى الاستدانة بغير تحصين الأخلاق السياسية بالنزاهة يجعل الضرر ضروري ؛ وإن « مبلغ الأخلاق السياسية من النزاهة أو التلوث له أثر كبير في تبذير الأموال العامة أو القصد فيها ، فإذا استوت دولتان في كل شيء إلا أخلاق ساستها ، فالتي سعدت بساسة هم فوق كل دنيئة وتعصم من كل فتنة تنفق أقل مما تنفقه الأخرى التي رزئت بساسة نفعيين »[1] .

فهذا الإصلاح الخلقي إذن ليس مجرد ربح أدبي ولكنه فوق ذلك ربح مادي يقدم لنا مصدراً جديداً من المصادر التي تغنينا عن الاقتراض ، في حين أن إهمال هذا الإصلاح سيجعلنا دائمي الاحتياج ودائمي التفكير فيما يسده من وسائل أيسرها القروض الخارجية .

(٩) إن تعلق رجائنا بالقروض يضعف اهتمامنا بتنمية مواردنا الخاصة من زراعية وصناعية وتجارية وسياحية ومعدنية وغيرها ، ويقلل اهتمام الأداة الحكومية بتحصيل الضرائب المقررة ويلهينا عن المطالبة بديوننا .

(١٠) وهذه القروض إذا التمسناها عند المصارف وحملة الأسهم والسندات على الخزانة فإنما نلتمس أكثرها أو جزءاً هاماً منها عند طائفة معلومة ليس من صالحنا ولا صالح جيراننا بفلسطين أن تزداد تغلغلاً في شئوننا وتمكناً من أعناقنا .

في سنة ١٩٣٦ أثيرت في مجلس الأمة العراقي قضية القرض الخارجي فنهض أحد النواب يحذر قومه ويطالبهم بأن يتعظوا بمصر ، واضطر رئيس الوزراء آنذاك المغفور له السيد ياسين الهاشمي أن يعترضه قائلاً إنه لا يسمح بالتعريض بدولة صديقة .

فهل يريد غيرنا أن يتعظ بنا ، ونأبى نحن حتى أن نتعظ بأنفسنا ؟ هذا نوع من الشقاوة لم يخطر ببال الحكيم !

عبده حسن الزيات

(1) المرجع السابق ص ٧٨ .

في الميزان الجديد :

محمد على الكبير

نشرت لجنة دائرة المعارف الإسلامية فى الأيام الأخيرة كتاباً قيما لشفيق غربال بك عن محمد على الكبير ضمن سلسلة أعلام الإسلام . وطالعت الكتاب فحفزنى للكتابة عنه خصائص عامة ، قد يكون من الخير أن تسهل فى استعراضها بعد أن أخذت تتعدد لدينا كتب التاريخ واتجاهات المؤلفين .

لو أنى لم أكن أعلم أن المؤلف قد استهل حياته العلمية بدراسة العصر الذى كتب عنه(1) لاستطعت أن أستنتج ذلك من كتابه ، فقد ذكرنى بكلمة قالها مؤرخ فرنسى شهير هو فوستيل دكولانج : « تلزمنا سنوات فى التحليل لكى نعمل يوماً واحداً فى التركيب » ، وفى هذه الكلمة جماع من التاريخ . ومعناها هو أن المؤرخ لا يستطيع أن يعرض لوحة عامة لعصر من العصور أو لشخصية من الشخصيات ، ما لم يمهد لذلك بالعمل سنين طويلة فى جمع الوثائق وتحليلها ، واستخراج جزئيات الحقائق التى تحملها كل وثيقة ، قبل أن يسمح لنفسه بتركيب تلك الجزئيات فى اللوحة ، وبغير ذلك لا يستطيع أن يكتب شيئاً ذا قيمة علمية صحيحة .

وكتاب شفيق غربال بك وإن كان معداً للقراءة العامة ، ولم يقصد منه مؤلفه إلى التنقيب العلمى الذى لا يتقدم خطوة إلا ووثائقه بيده ؛ بل ولا يجازف فيمتد إلى شخصية بأكملها أو عصر برمته ، بل يقف عند ناحية من النواحى ليفصل القول من نظم الحكم أو الاقتصاد أو التعليم أو الحياة الخاصة أو غيرها من النواحى ؛ أقول إن كتاب مؤلفنا وإن لم يكن من كتب التنقيب العلمى التى من هذا النوع ، إلا أنه بلا ريب كتاب أستاذ ملك ناصية فنه ، ويتميز فى منهجه وروحه بخصائص العلم الدقيق ، بحيث يعتبر عرض مبادئه ومناقشتها دراسة لفن التاريخ فى ذاته .

فأما منهج المؤلف التاريخى فباستطاعة القارئ أن يلاحظه فى أمرين كبيرين : أولهما سير المؤلف من العام إلى الخاص وربط كل ظاهرة بالحالة الدولية السائدة ؛ وثانيهما عدم اكتفاء المؤلف باستعراض حوادث التاريخ وحقائقه ، بل مد بصره أو على الأصح بصيرته إلى احتمالات التاريخ . فهو لا يحدثك عما كان فحسب ، بل يحدثك أيضاً عما كان يمكن أن يكون ، ورتب على تلك الاحتمالات ما كان من الجائز أن ينتج من نتائج . وهذان أمران عظيما الخطر ، ولا بد من إيضاحهما بضرب المثل .

لكى يستطيع المؤرخ أن يضع الظاهرة المفردة فى مكانها من التاريخ العام لا بد أن يكون واسع الأفق الفكرى ، ممتد الثقافة العامة ، وهذا ما نجده فى كتاب المؤلف ؛ فالفتح [illegible] بأسبابه ونتائجه يربطه المؤلف بحالة أوروبا العامة من جميع نواحيها سياسية واقتصادية ؛ وسياسة محمد على الاقتصادية [illegible] فى موضعها من الاقتصاد الإسلامى عامة ، [illegible] أضواء على حوادث التاريخ وتفسير مجراه . وكذلك الأمر فى احتمالات التاريخ ، فإنما يستطيعها من عنده من قوة الخيال ونفاذ الحكم ، ما يستطيع معه أن يتصور للتاريخ سيراً غير ما اختط ، وبذلك يفتح للتفكير آفاقاً جديدة ، بل ويعيننا على فهم ما كان فهما أدق . ومن غريب الأمر أن نعثر فى استطراد المؤلف إلى تلك الاحتمالات على حقائق عامة صارمة الصدق ، فهو يتطرق مثلا إلى الحديث عما كان يمكن أن ينتهجه الاستعمار الفرنسى من خطط ، لو أنه استمر ، فيقول : « الحاكم الغربى يجب أن تكون قواعد الإنتاج المادى غربية صرفة ، لأن هذه القواعد تزيد الإنتاج ، والزيادة مما يهمه . ولكن يكره من المحكومين الشرقيين الانقلاب الاجتماعى والبحث العلمى الحر ، وذلك لأسباب : منها حرصه على ألا يظهر للعامة فى مظهر الهادم للعادات المشجع على التحرر من قواعد الدين . ومنها ظنه أن تلك الانقلابات لا بد وأن تؤدى فى النهاية إلى الرغبة فى الاستقلال ، ومنها الميل إلى المحافظة على

(1) المؤلف كتاب بالإنجليزية نال به درجة الأستاذية من انجلترا بعنوان : « نهوض محمد على » The Rise of Mohamed Aly

المظاهر الشرقية من قبيل الاحتفاظ بالطرائف والتحف » . وأستاذية الكاتب تظهر فيما يحوط به تلك الاحتمالات من قيود ، فهي ليست مجرد استنتاجات ذهنية ، ولا هي مقحمة على الموضوع ، وإنما استمدها المؤلف « مما كتبه بوناپرت وغيره من نواياهم ، ومما شرعوا في تحقيقه فعلا ومما رأيناه من طرق الحكم الفرنسي في غير مصر من الأقطار الإسلامية » ؛ ثم إنه يتخذ منها عونا على تفسير كراهية المصريين للفرنسيين ، وذلك عند ما اضطرت الظروف هؤلاء الفرنسيين إلى عدم الدقة في تنفيذ تلك السياسة في غير رفق فمسوا ما تواضع عليه المصريون من عادات اجتماعية . ثم إن في عرضها ما يعين على زيادة فهمنا لسياسة محمد علي ، وذلك من طريق المقارنة .

وكما يطالعك من ثنايا الكتاب النهج الذي عرضناه تحس أيضاً بالروح العلمية التي تشربتها عقلية المؤلف . وأظهر ما تكون تلك الروح في تفسير الظواهر واستخلاص النتائج بغير تحيز . ثم القدرة على أن يتقمص الأفكار العامة للعصر الذي يدرسه ، وأن يحكم على الظواهر وفقا لتلك الأفكار . وليس في كتابة التاريخ ما هو أخطر من أن نحكم على الماضي بعقليتنا الحاضرة ، كما أن فيه أكبر مخالفة للروح العلمية الصحيحة . ولسنا نقول جديداً إذا أوضحنا أن العلم لا تضطرب أحكامه بشهوات نفسية حتى ولو كانت أسماها ، فالنزعة الوطنية ذاتها لا يجوز أن تطغى على نظرتنا إلى الماضي ، ما دمنا نبحث عن الحقيقة في ذاتها . وهذا هو ما يدفع المؤلف إلى أن يحكم على المصريين أيام المماليك بأن خضوعهم إنما كان « لأنهم يكرهون التعب أكثر مما يحبون الحرية » ؛ وإلى أن يفسر ثورتهم على الفرنسيين بأنها كانت لتضيقهم من إخراج المحتلين لهم عما ألفوه من طرق الحياة ، وتلك روح تنم عن محاولات جدية من المؤلف لكي يجرد نفسه من كل اعتبار . ولكننا لا ندري إلى أي حد قد نجحت دائما تلك المحاولات . وفي موضع بالذات من الكتاب نتساءل هل استطاع المؤلف أن يكبح من إعجابه بعاهل مصر العظيم ، وذلك عند حديثه عن مذبحة القلعة ، فقد حرص على أن يلقي تبعتها على الجند الألبانيين ، ولم يترك لمحمد علي في حدوثها غير الإذعان لأولئك الجند الذين كانوا يخشون الأمراء على أموالهم ومراتبهم ، فأرادوا التخلص منهم قبل أن يرحلوا إلى حرب الوهابيين . وهذا رأي قد تكون له وجاهته ولكننا إذا ذكرنا الوسائل السياسية التي كان يستخدمها محمد علي وغيره من باشاوات مصر وأمرائها في ذلك الحين ، لا ندري كيف وقف محمد علي من هذه الحركة الخطيرة ذلك الموقف السلبي ، وبخاصة وأننا لا نستطيع أن نقطع في الحكم إذا كان الصحيح هو أن محمد علي قد دبر أو ساهم في تدبير تلك المذبحة على نحو إيجابي ؟! ولم يكن بد من أن يسلك إلى النصر كافة السبل التي يسلكها خصومه .

هذا عن منهج المؤلف التاريخي وروحه العلمية ، وهو فيهما مثل يحتذى في جملته . ولكن فن التاريخ ليس منهجا وروحا فحسب ، بل هو أيضا أسلوب كتابة ، وهنا موضع الضعف ، فجمله ليست دائما سليمة البناء ، فهو يقول مثلا عن الألبانيين : « والجنود أقاموا حاكم الإسكندرية من قبل الباب العالي خورشيد قائمقاما » والأصح أن توضع لفظة خورشيد بعد أقاموا . وأمثال ذلك . وتأثير اللغة الإنجليزية على الأسلوب واضح في عدم الربط بين الجمل ، وهذه ظاهرة كثيرة الحدوث ، ونكتفي بذكر مثل لها أو مثلين : ففي ص ١٣٨ يقول : « ولم تطل إقامة إبراهيم في السودان ، ألزمه المرض بالعودة لوطنه » . واللغة العربية تستلزم الربط بين الجملتين بلفظة مثل « إذ » أو « فقد » . وفي ص ١٤٤ يقول : « ألا ترى استحالة المحافظة على الدولة العثمانية ، قد رقع هنا وقد رقع هناك ولكن بلا جدوى ... » ، وكان الأفضل الربط بين الجملتين بقوله « فهي قد رقعت » . والأسلوب في جملته أقرب مما ينبغي إلى لغة الحديث ، فترى المؤلف يقول ص ١٣٢ : « هل فهموا بذلك ؟ لم يفهموا بذلك » . وأصول الكتابة أن يكتفي (بكلا) أو أن يضيفها قبل الجواب . وكثيراً ما يسوق إهمال المؤلف للأسلوب إلى الغموض ،

بين المسموع والمقروء

طبيب يقول فتسكته النساء :

لقد عرفت مصر اليوم ما الحاضن . فى الحاضن تترك الأمهات أطفالهن يوما أو بعض يوم ، لتتحرر من قيد البيت بعض الزمان . وقد كثرت الحاضن فى مواطن المدنية كثرة كبيرة ، بسبب ما أقبلت الأمهات عليها ، لاسيما العاملات والفقيرات ، وحتى متوسطات الحال اللاتى ليس لهن فى منازلهن من يرعى الطفل مكانهن ، من قريبة أو مربية .

ومنذ قريب كتب دكتور تقريرا ذم فيه هذه الحاضن ، واقترح إلغاءها ، فما أسرع ما انهالت عليه النساء فيسخف رأيه حتى سكت فلم يحر جوابا . وانهالت عليه الخطابات من كل فج فما استطاع لها ردا . والويل كل الويل لمن يقحم نفسه هكذا بين النساء ، فويل له إن قرب من نعالهن « وأقلامهن » ، لم يسلم على البعد من ألسنتهن وأقلامهن ؛ ولا ينجيه أن يكون قد أقحم نفسه باسم العلم والعلماء .

كقوله ص ١٤٣ عن محمد على : « واندهش من منع فرنسا فى عرضها الشىء الوحيد فى نظره الذى أعطى الموضوع أية قيمة ؟ أربع سفن حربية كبيرة يضمها الأسطول » بدلا من « واندهش من عدم عرض فرنسا الشىء الوحيد الذى يعطى الموضوع قيمة فى نظره .. » .

وليست القيمة الأدبية للأسلوب بالشىء الهين الذى يجوز لمؤرخ من هذا الطراز أن يهمله ، فللصياغة جمالها وتأثيرها فى النفس ، وقديما قال أفلاطون : « لو صيغت الحقيقة امرأة لأحبها جميع الناس » .

ولكنه كتاب فيه من غزارة التفكير الجديد ومن القدرة على الإيحاء ما يشغل القارئ . لقد استفدت منه الكثير ، وبودى لو استفاد غيرى !

محمد مندور

قال الطبيب فيما قال : إنى لأرجو ألا تنتشر هذه الحاضن فى الأمة أبدا . فترك الطفل بين أغراب عمدا قسوة لا تأتيها أم عاطفة . وتركه بين أطفال يعرضه للعدوى فى سن تقل فيها المناعة .

ولكن لعل أكثر ما أساء إلى النساء فى نقد طبيبنا هذا ، أنه شبه تركهن للأطفال فى الحاضن ، بترك صاحب السيارة سيارته فى مواقفها من الشوارع حتى يعود ، أو إسكانها الجراج . فسمى الحاضن مواقف كمواقف الحمير والعربات ، وسماها جراجات .

وانبرت له فيمن انبرين من ذوات اللسان المعتدل ، سكرتيرة الشرف لجمعية الحاضن القومية البريطانية . قالت : « إنى لم أسمع فى حياتى سخفا كهذا . أيحسب حضرة الدكتور العليم أن المرأة إذا أنجبت غلاما ، وجب عليها أن ترتبط من أجله بالمنزل فى اليوم أربعا وعشرين ساعة ، فلا يكون لها منه خروج ، ولا يكون لها فى الحياة استمتاع ؟ حتى الخروج مع زوجها تحرمه ، لأنها عندما يأتى المساء تكون قد بلغت من التعب مبلغا يقعدها ويعجزها ؟ ! أما عن العدوى ، فأين تكون العدوى أكثر احتمالا ؟ فى الحاضن ، أم فى الترامات والعربات والشوارع والسينما ، أو حتى فى بيت الطفل ذاته ؟ » .

وقالت سيدة أخرى ، من ذوات اللسان الخفيف ، تجيب أيضا . قالت : « إن الأم لا تود أن « تجرّج » ولدها أبدا فى أى مكان كان ، وإنما هى تريد لنفسها فراغا بين حين وحين . وهى إن حرمت هذا الفراغ فكيف تحصل معرفتها بالدنيا التى هى خارج منزلها ، وبالحياة ، وبالناس ؟ ثم كيف يرجى منها أن تشترك فى الحياة العامة وتؤدى واجبها فى التصويت لنائب فى مجلس المدينة أو نائب فى البرلمان ؟ إن هذه الحرب زادت فى عدد الحاضن زيادة كبرى ، بسبب ما اضطر إليه النساء من الخروج للعمل فى المصانع والمكاتب والأسواق . ورجائى أن تزيد هذه الحاضن بعد الحرب ، لا أن تنقص ، وتزيد فى واجباتها فتكون فوق

حضانتها للطفل مناصح تستنصحها الأمهات فيما يعرض لهن من أمور الطفولة وشئون الأمومة ».

وهرع رجال الصحافة إلى الدكتور المسكين يسألونه هل عنده من ردّ على هذه الحملة، فقال : لا . فقد علمني الكلام قيمة السكوت ، وأصبحت أومن بالمثل القديم الذي يقول : إن كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب !!

السجل الأكبر :

قضت المدنيـة أن يكون لكل بيت عدد ، ولكل عربة ولكل سيارة عدد . ورُخَص الحمير لها أعدادها ، ورجال الشرطة لهم أعدادهم . ومن زجّهم البوليس من الناس في السجون لهم أعدادهم .

فلِمَ لا يكون لي ولك ولكل أحد عدد يُعرَف به في الأمة ؟

فإذا كتبتُ لك خطابا عنونته بحضرة رقم ٥٦٢٩ بالمنزل رقم ١٥ بالشارع رقم ١٠ مثلا ، لضحكت مني عجباً وتهزؤاً ، ولكن المدنية أراها سائرة إلى ذلك لضبط الناس وضبط أمورهم ، في الحرب والسلم على السواء . وسيكون بالطبع للناس ما يشاءون من أسماء فيما بينهم . ولكن للحكومة الضابطة ، سيكون الفرد معروفا عندها بعدده وباسمه ، ولكن بعدده أكثر من اسمه .

وحكاية هذا أن الحرب ، في الأمم المتحضرة التي دخلت الحرب ، فرضت على الناس نظام البطاقات . وقد ألِف الناس البطاقة يحملونها للتموين ، وصار الرجل الذي لا يحمل بطاقة يجوع . فالبطاقة صارت له أهم من ملبوسه ومركوبه .

واليوم يراد أن تكون البطاقة للسلم أيضا . ولن تسمى بطاقة تموين ولكن بطاقة تشخيص ، أو بطاقة تعريف بالشخصية ؛ وهي تولد مع الرجل في يوم ولادته ، فيعطى المولود عدد كما يعطى له اسم ؛ ثم تصير هذه البطاقة من بعد ذلك أشبه شيء بملخص من تاريخ حياة الشخص ، يُكتَب فيها كل ما يحدث له في الحياة من أحداث ، مما لا يخجل المرء من إعلانه ، وتتوق الإدارات الحكومية إلى عرفانه .

ويُجمَع كل ما في البطاقات في سجل للدولة عظيم ، يحتوي من ملايين الصفحات بقدر ما بالأمة من ملايين الأفراد . كلٌّ بعدده . فيصبح عدداً كالاسم لا ينساه صاحبه أبداً .

ومن الأشياء التي تكتب في هذه البطاقات المولد طبعاً ، والزواج ، وبأي « عدد » تزوج ، وكم خلف من الأبناء ومن خلّف ، وفيها يكتب الطلاق . ويزاد إليها غير ذلك على الزمن كل علم بشيء يؤدي إلى تسهيل الإدارة ، لاسيما بعد الحرب ، عند ما تنفذ قوانين الإصلاح الاجتماعي الجديد .

وتغني هذه البطاقة عما عداها من بطاقات . فتغني عن بطاقة الانتخاب ؛ فبها يستطيع أن يذهب المرء إلى مركز الانتخاب فيبديها فتُفتَّح له الأبواب . .

وآخر ما يكتب في البطاقة تاريخ موت حاملها .

وقد أخذت إنجلترا في تنفيذ هذا النظام من سبتمبر عام ١٩٣٩ ، أي منذ بدء الحرب الحاضرة ؛ فكل طفل وُلد من هذا التاريخ صارت له بطاقة برقم مسلسل ، لا غنى له عنه في بلد منظم ، ليحيا ، ثم يموت .

أستاذ بجامعة :

قرأت لكاتب أجنبي وصفا لأستاذ بجامعة ما في أوروبا ، واختار لقلمه أستاذا بكلية آداب .

قال إنه أستاذ في أوسط العمر ، يشغل كرسيا للأستاذية مأمونا مضمونا ؛ وقال إنه لو شاء لجعل عيشه أطيب عيش ، وعمله أخف عمل في الدنيا . فهو يستطيع أن يسكن الأميال بعيداً من الجامعة ، فهو لا يأتي الجامعة كل يوم ؛ وهو يستطيع أن يترك المدينة والجامعة ظهر الجمعة إلى الريف ليعود إليها مساء الثلاثاء . وإذا فرضنا أن عليه دروسا ، وله طلبة — وبعض الأساتذة ليس له طلاب ، وبعضهم لا يحبذ الفكرة فلا يسعى لها — فقد يكون كل

واجبه أن يعطى ما بين محاضرتين إلى عشر فى الأسبوع . وإن كان حيًّا ضميره ، اتفق مع مدرّسيه على تناوب الموضوعات عاما بعد عام ؛ وهو كل عام ينقّح ما يعطى من محاضرات حتى لا تتأخر ويتقدم الزمن . وإن كان من ذوى الضمائر الناعسة ، فهو يظل يلقى محاضرات الموضوع الواحد عاما بعد عام ؛ وهو يلقيها على صورتها التى كانت لها منذ عشرين من الأعوام ، حتى ليصبح كل ما عليه أن يذهب إلى درج مكتبه ، عند كل محاضرة ، فيخرج أوراقها لينفض التراب من فوقها مرّة كل اثنى عشر شهراً .

وللأستاذ إلى جانب المحاضرات ، واجبات أخرى ، يتوقف عليه كل التوقف أسلوب أدائها . فهو قد يجعل منها شيئا ، وقد يجعل منها لا شيء .

وأول هذه الواجبات الأبحاث يقوم بها بنفسه . فهذه يستطيع أن يغفلها كل الإغفال ما ضمن كرسيه ، وهو فى العادة مضمون طول الحياة . ثم أبحاث طلبته يُشرف عليها ؛ وهذه تتوقف على مقدار إثارته رغبة البحث فى الطلبة . فإن كان عند الأستاذ جذوة ، اقتبس الطلبة منها ، وإن كان ليس عنده غير الثلج والزمهرير ، فقد كفاه الله مؤونة ذلك ، ولم يطرق بابه طالب واحد .

ومن واجباته الأخرى ، التى لا يستطيع منها إفلاتا ، تصحيح الأوراق عند الامتحان . وهذه تكون مرة فى العام أو مرتين .

وقد يطلب إليه الطالب شهادة عن حسن سير ، أو نجاح فى عمل ، فهذه فى الغالب يكتبها الأستاذ على نمط معروف مرسوم . وقد تضطره الحال إلى استقبال طالب سقط فى الامتحان لينصحه ويحصّنه للفرصة التالية ، وقد يستقبل الطالبَ من أجل تغيير برنامج ، أو تخليص من ورطة ، وهذه لن تتطلب وقتا طويلا .

ثم حضور مجالس الكلية ومجالس الجامعة ، فهذه تأتيه الطلبات بحضورها كل حين وحين ، وعندئذ قد « يخطف رجله » إلى مكان الاجتماع ينفق فيه ساعتين أو ثلاث ، ولو أنه شاء ما حضر ، فهذا واجب يقضى به الأدب والعرف ولا يقضى به القانون .

فهذه فيما أحسب كل واجبات الأستاذ ، وقد رأيتَ إلى أىّ الحدود الدنيا يستطيع أن ينزل بها . ثم لا تنسى أن السنة نحو من خمسين أسبوعا ، تبلغ الإجازات والعطلات فيها عشرين أسبوعا ، فلا يبقى منها للعمل غير ثلاثين . وهو ، لو رضى ضميره ، ما اشتغل فى هذه الأسابيع الثلاثين أكثر من عشر ساعات فى الأسبوع ؛ ولو ضممت هذه الساعات بعضها إلى بعض ، وقسمتها على ثمانية ، وهى عدد الساعات التى يُفرض على العامل اشتغالها فى اليوم الواحد فى هذا القرن الحاضر ، لكان الناتج ٣٥ يوما ، هى كل ما يعملها الأستاذ بهذا المعيار فى العام الذى تبلغ أيامه ٣٦٥ يوما .

فإن كان الأستاذ ممن ليس لديهم فضول ، وليس لهم طلبة [illegible] حتى هذا القليل الأقل من العمل .

قرأت لهذا الكاتب الأجنبى هذا الذى قال فى وصف هذا الأستاذ الأجنبى ، كتبه على ضفاف السين ، أو ضفاف التاميز ، فأغمضت عينىّ أتصور أى صورة يتخذ هذا الوصف لو كتبه كاتب على ضفاف النيل ؟!

ثم سألت نفسى : ولم أستاذ كلية الآداب وحده ؟ لم لا يكون هذا الوصف لأستاذ الطب أو أستاذ الهندسة أو أستاذ التجارة ، إلى ما هنالك من أساتذة كليات ؟

ولم يغب عن بالى بالطبع أن هناك نفراً من الأساتذة على نقيض ما وصف صاحبنا . ولكن هنا يعرض سؤال آخر : أين يقع مركز الثقل من هذا العاتق الذى تعلّق به أقدار الأساتذة ؛ إلى يمين أم إلى يسار ؟ فوضع هذا المركز هو الدليل على فلاح كلية أو فشلها .

ولكن من يطلب هذا الدليل ؟ لا أحد .

ففى داخل الجامعات تمنع منه المجاملات والمقارضات . وفى خارجها تمنع منها استقلال الجامعات .

والاستقلال الذى ينطوى على فساد ، سواء فى الأمم أو فى الجامعات ، لا يلبث أن يأتيه التلف ، من داخله أو من خارجه ، فيمزّقه تمزيقا .

أحمد زكى